جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بأسيوط

المجلة العلمية

الأمـــارات النحـــوية والتصريفيـــة

(قراءة في أساليبها وأغراضها اللفظِيَّة والمعنوِيَّة)

Grammatical And Morphological Signs
(A Reading Of Its Methods And Its Verbal And Moral Purposes)

إعداد

د. أحمد طبجي أحمد محمد

مدرس اللغويـــات- كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا- جامعة الأزهر- جمهورية مصر العربية.

(العدد الثالث والأربعون)

(الإصدار الرابع-نوفمبر)

(الجزء الرابع (١٤٤٦هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083*
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٤/٦٢٧١م

الأمـــارات النحـــوية والتصريفيـــة

(قراءة في أساليبها وأغراضها اللفظِيّة والمعنوِيّة)

أحمد طبجي أحمد محمد

قسم اللغويـات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: *Ahmedtabji.4119@azhar.edu.eg*

الملخص

إن من الأساليب الماتعة البديعة التي عُنيت بها لغة الضاد: (الأمارات) التي بها يرمزُون إلى ما في صدورهم من معنى مكنون، وبها عن أغراض لفظية ومعنوية يعبِّرُون. هذه الأمارات أو العلامات تكاد تنتشر في جميع أبواب العربية (نحوًا وصرفًا)، في أبوابٍ شتَّى، وتحت أغراض متناثرة، قد يخفى على الدارس أو القارئ الفلسفة التي سعَتِ العربيةُ إليها من خلال الإتيان أو التعبير بتلك الأمارات.

لذا سعى هذا البحث إلى لـمِّ شتات تلك الأمارات، باعتبارها من أساليب الاستعمال العربي، ومن ثَمَّ بيان الدواعي والأغراض من وراء التعبير بها، سواء أكانت أغراضًا لفظية أم معنوية.

وعليه جاء البحث تحت عنوان:(الأمارات النحوية والتصريفية (قراءة في أساليبها وأغراضها اللفظِيَّة والمعنوِيَّة) قاصدًا من ورائه: الكشف عن الفكر العربي في استعمال ذلك الأسلوب، مبيِّنًا دواعيه وأغراضه وشواهده نحوًا وصرفًا.

وقد خلُصَ البحث إلى بعض النتائج، من أهمها أن(:التعويض، والفرق، وإرادة وزن خاص، والدلالة على الأصالة والزيادة، والتفريق بين الإعراب والبناء، والدلالة

على التصرف والجمود) كانت الأغراض اللفظية التي استُخدِمت الأمارات من أجلها، وأن (الدلالة على نوع الإعراب، وإرادة التعبير عن معانٍ انفعالية خاصة، والدلالة على أحوال المخاطَبين المتنوعة، والدلالة على الصِّغَر، والنَّسب) كانت أهم الأغراض المعنوية التي استُخدِمَت الأمارات من أجل التعبير عنها. كذلك خَلُصَ البحثُ إلى أنه قد تتنوع الأمارات في حكم واحد، وقد تتعاضد أمارتان أو أكثر على الحكم نفسه.

الكلمات المفتاحية : أمارات نحوية، تصريفية، أغراض لفظية، معنوية.

Grammatical And Morphological Signs(A Reading Of Its Methods And Its Verbal And Moral Purposes)

Ahmed Tobgy Ahmed Muhammad

Department of Linguistics , College of Islamic and Arabic Studies for Boys in Qena , Al-Azhar University , Arab Republic of Egypt.

Email: *Ahmedtabji.4119@azhar.edu.eg*

Abstract:

One of the interesting and wonderful ways in which they are used is the language of the dad (marks), with which they symbolize the hidden meaning in their chests, and with which they express verbal and moral purposes. These signs or signs are spread almost in all sections of Arabic (grammatically and morphologically), in various sections, and under scattered purposes. The student or reader may be hidden from the philosophy that Arabic sought by coming or expressing these signs.

Therefore, this research sought to bring together the diaspora of these signs, as they are among the methods of Arabic usage, and then explain the reasons and purposes behind their expression, whether verbal or moral purposes. Accordingly, the research came under the title: Grammatical and morphological signs (a reading of its verbal and moral methods and purposes), with the intention behind it: revealing Arab thought in the use of that method, explaining its reasons, purposes, and evidence, grammatically and morphologically

The research came to some results, the most important of which is that: compensation, difference, wanting a special weight, indicating originality and increase, differentiating between parsing and construction, and indicating disposition and inertia) were the verbal purposes for which the idioms were used, and that (indicating the type of parsing, The desire to express special emotional meanings, indicate the various conditions of the addressees, indicate smallness, and lineage) were the most important moral purposes that the signs were used to express

The research also concluded that the emirates may vary one ruling, and two or more emirates may agree on the same ruling

Keywords: *(Grammatical Signs, Verbal, Moral Purposes).*

المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين، جعل العربيةَ لغة كتابه المنزل على رسوله الأمين، فشرّفَ بها ألسُنَ الناطقين، وأعلى بها شأن العالِمين، وحثَّ على تعلمها؛ فهي وعاء تعاليم الدين.

والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، سيد الأولين والآخرين، سيدِنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

أما بعد

فإن لغتَنا العربية زاخرةٌ بالاستعمالات والتراكيب والإشارات التي لا تنفذ، ولا يملُّ منها طلاب العلم؛ فهي مَعينٌ لا ينضب، يُبحِر الدارس في خضمِّ أمواجها فلا يكاد يصل إلى شاطئ ينتهي عنده سفره. وحَريٌّ بأبناء العربية أن يتتبعوا تلك الإشارات، وأن يلتقطوا تلك الدرر، في محاولة لإضافة مزيد بريق، وزائد فضل لتلك اللغة الشريفة.

ومن تلك الأساليب الماتعة البديعة التي عُنيت بها لغة الضاد: (الأمارات) التي بها يرمزُون إلى ما في صدورهم من معنى مكنون، وبها عن أغراض لفظية ومعنوية يعبِّرُون. هذه الأمارات أو العلامات تكاد تنتشر في جميع أبواب العربية (نحوًا وصرفًا)، في أبوابٍ شتَّى، وتحت أغراض متناثرة، قد يخفى على الدارس أو القارئ الفلسفة التي سعَتِ العربيةُ إليها من خلال الإتيان أو التعبير بتلك الأمارات.

لذا سعى هذا البحث إلى لمِّ شتات تلك الأمارات، باعتبارها من أساليب الاستعمال العربي، ومن ثَمَّ بيان الدواعي والأغراض من وراء التعبير بها، سواء أكانت أغراضًا لفظية أم معنوية. فجاء عنوان هذا البحث:

(الأمارات النحوية والتصريفية (قراءة في أساليبها وأغراضها اللفظِيَّة والمعنوِيَّة)

قاصدًا من ورائه: الكشف عن الفكر العربي في استعمال ذلك الأسلوب، مبيِّنًا دواعيه وأغراضه وشواهده نحوًا وصرفًا.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

أسبـاب اختيار الموضوع:

١- الرغبـــة في بيان الحكمة العربية من وضع أمارات دالة على معانٍ قد تكون غير ظاهرة؛ لتكون بمثابة التدليل على صحة ما يذهبون إليه من آراء وتعليلات،أو غير ذلك من الأغراض.

٢- شيوع مصطلح (أمارة) ومرادفاته في الاستعمال النحوي والصرفي، والرغبة في إجراء دراسة تكشف عن مدلولاته، وتُنبِئُ عن مرامي العلماء من استعماله.

٣- أهمية دراسة مثل تلك الأساليب العربية؛ لبيان ما تحظى به اللغة من قدرة على تنويع الخطاب، وتغيير طرائق التعبير؛ للدلالة على سمو هذه اللغة، وتفرّد غاياتها وأساليبها.

أهداف البحث:

أولًا: بيان وجه الاستعمال العربي في استخدام الإشارات الدالة على المعاني؛ بغرض النص على المحذوف وبقاء أثره، أو بعرض التفرقة بين المعاني المتقاربة، كالتفرقة بين أصل وفرع، أو بين صحيح ومعتل، أو الدلالة على التصرف والجمود، أو الدلالة على التعويض، وغير ذلك.

ثانيًا:_عرض أهم الأغراض اللفظية التي أراد النحاة وضع أمارات وعلامات دالة عليها، والتدليل على ذلك بكلام العلماء.

ثالثًا: عرض أهم الأغراض المعنوية التي وضع النحاة لها أماراتٍ وعلاماتٍ دالةً عليها.

الدراسات السابقة:

لم أقف- فيما طالعتُ من مصادر- على دراسات مشابهة لهذا البحث تتناول الفكر العربي في استعمال أمارات وعلامات يرمزون بها إلى أغراض لفظية أو معنوية.

منهج البحث وطريقة السير فيه:

سرتُ في هذا البحث وفق متطلبات المنهج الوصفي؛ حيث تبنَّيت وصف ظاهرة استعمال العرب لمصطلح (أمارة)، مبيِّنًا أهم الدواعي والأسباب التي دفعتهم إلى الترميز عن أغراضهم التي كانوا يرمون إليها بأماراتٍ دالة سواء أكانت هذه الأغراضُ لفظيةً أم معنوية. أما عن طريقة السير في البحث، فقد جعلت الغرض من استعمال الأمارات هو الدليل الذي سرت وراءه؛ حيث بيَّنت الغرض من استعمال الأمارات، سواء أكانت أغراضًا لفظية نحو: (أمارات القلب- الحذف- التعويض- الفرق- التصرف وعدمه- القياسية أو عدمها) وغير ذلك، أم معنوية، نحو: (الدلالة على نوع الإعراب - الدلالة على معان انفعالية خاصة- الدلالة على اختلاف أحوال المخاطبين وعددهم- أمارات النوع (تذكيرًا وتأنيثًا)- أمارات الدلالة على المبالغة- أمارات التفريق بين المعاني المختلفة)، وغير ذلك، مع التمثيل لكل منها بأمثلة دالة.

خطة البحث:

جاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة على النحو الآتي:

أولًا: **المقدمة**: اشتملت على أسباب اختيار الموضوع، والهدف منه، والدراسات السابقة عليه، ومنهج البحث وطريقة السير فيه، ثم خطة البحث.

ثانياً: **التمهيـد**. **وعنوانـه**: (مفهوم الأمارة وأهميتها وأساليبها عند النحويين): ويشتمل على أهمية دراسة تلك الأساليب العربية؛ لبيان ما تحظى بـه اللغة من قدرة على تنويـع الخطـاب، وتغيير طرائـق التعبير؛ للدلالـة علـى سمو هذه اللغة، وتفرّد غاياتها وأساليبها.

ثالثاً: **الفصل الأول**: الأمـــارات النحـــوية. وتحته مبحثان:

المبحث الأول: الأمارات النحوية اللفظية.

المبحث الثاني: الأمارات النحوية المعنـــوية.

رابعاً- الفصل الثاني: الأمارات الصرفـــية. وتحته مبحثان:

المبحث الأول: الأمارات الصرفية اللفظية.

المبحث الثاني: الأمارات الصرفية المعنـــوية.

خامساً:**الخاتمة**: وقد اشتملت على أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

سادساً- الفهرس: وفيه ثبت المصادر والمراجع، ثم محتويات البحث.

التمهيد

(مفهوم الأمارة وأهميتها وأساليبها عند النحويين):

الأمارات في اللغة والاصطلاح

الأمارات في اللغة:

هي جمع (أمارة)، وهي العلامة، أو الدليل، أو ما يميِّز الشيء عن غيره. قال الأزهري: "وَتقول: هِيَ أَمارَة مَا بيني وَبَيْنك، أَي عَلامَة. وأَنْشد:

إِذا طَلَعتْ شمسُ النَّهَار فإِنها أَمارَةُ تَسْليمي عَلَيْك فَسَلِّمِي[(١)]"[(٢)]

كذلك أورَد ثعلب –رحمه الله– هذا المعنى قائلًا: "والأمارة: العلامة" [(٣)] .

كذلك من معاني (الأمارة) أنها تأتي بمعنى: (الدليل)؛ حيث أورد هذا المعنى: ابن فارس قائلًا: "دللتُ فلاناً على الطريق دَلالة ودِلالة، والدليل في الشيء: الأمارة، وهذا شيء بيِّن الدلالة" [(٤)] .

كما أوردها بمعنى:(الصفة) الملازِمة للشيء، فقال: "وصفت الشيء أصِفُه وصفًا. والصفة: الأمارة اللازمة للشيء، كما يقال: وزنته وزنًا، والزنة: قدر الشيء"[(٥)]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في معجم ديوان الأدب للفارابي، ومقاييس اللغة ١٣٩/١ (أ م ر)، وأساس البلاغة ١٣٤/١ (أ م ر)، وشمس العلوم ٣٢٣/١، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص ١٥٢، ولسان العرب ٣٢/٤ (أ م ر)، وتاج العروس ٧٥/١٠ (أ م ر).

(٢) تهذيب اللغة ٢١٠/١٥ (أ م ر).

(٣) الفصيح ص ٢٩٨.

(٤) مجمل اللغة ص ٣١٩.

(٥) السابق ص ٩٢٧.

وقد تُجمَع (أمارة) على (أمَـارٍ)؛ حيث جاء في:(غريب الحديث لابن سلام) نقلًا عن الكسائي؛ حيث قال: "الأمارة: العلامة التي تعرف بها الشيء؛ يقول: اجعلوا بينكم وبينه يومًا تعرفونه؛ لكيلا تختلفوا فيه.

وفيه لغتان: الأمار والأمارة"(١). وعليه ابن فارس؛ حيث قال:"الأمارة [والأمار]: العلامة" (٢). ومن شواهد ذلك:

إِذْ رَدَّهَـــا بِكَيْـــدِهَا فَارْتَـــدَّتِ

إِلَـــى أَمَـــارٍ وَأَمَـــارٌ مُـــدَّتِي (٣)

الأمارات في الاصطلاح:

هي إشارات خاصة يُراد منها الرمز إلى حكم معين، دون التصريح به، قد تكون هذه الأمارات ذات دلالات لفظية، أو معنوية، بحسب ما يقصده المتكلم ويعنيه.

أهمية الأمارات:

إن أهمية فكرة الأمارات تنبُع من كونها أسلوبًا عربيًّا فريدًا في التعبير عن غاياتِ ومقاصدِ المتكلم اللفظية والمعنوية، ولا مفر من دراسة تلك الأساليب العربية؛ لبيان ما تحظى به اللغة من قدرة على تنويع الخطاب، وتغيير طرائق التعبير؛ للدلالة على سموِّ هذه اللغة، وتفرّد غاياتها وأساليبها.

---

(١) غريب الحديث للقاسم بن سلام ٦٤/٤.

(٢) مجمل اللغة ص ١٠٣.

(٣) من الرجز نسبه ابن بطال لعجاج عن الأصمعي. ينظر: النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِير غريبِ ألْفَاظِ المهَذّبِ ١٥٩/٢.

ولا يخفى على الناظر ما تقوم به تلك الأمارات من وظيفة مهمة في الخطاب النحوي والصرفي؛ حيث إنها ترمي إلى أغراض لفظية على رأسها: الإيجاز والاقتصاد في العبارة، وكذا أغراضٍ معنوية متعددة أهمها: التفريق بين المعاني المختلفة؛ كأحوال المخاطَبين، ونوعهم، وعددهم، وكالتعبير عن معانٍ انفعالية قد يعجز عنها اللسان؛ فتكون الأمارات أو العلامات هي اللسان الناطق بتلك الأغراض والمقاصد.

فائدة الأمارات:

جعل العربُ أماراتٍ لما يقصدون من المعاني والأغراض المختلفة؛ لما لهم من القدرة على التوسع في الكلام، وتنويع أساليب الخطاب في صورة غير قابلة للَّبس، فمادام الشيءُ كانت له أمارة وعلامة دالة فإن ذلك مَدعاةٌ لظهوره وعدم التباسه بغيره.

وقد أبان الوراق – رحمه الله– عن تلك الفائدة قائلا: "فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلَّا اقتصروا على أَن يكون الْفَاعِلُ مقدَّمًا على الْمَفْعُول، واستغنَوا عَن الْإِعْرَاب؟ قيل لَهُ: لَو فعلوا هَذَا لضاق الْكَلَام عَلَيْهِم، وَفِي كَلَامهم الشّعْر الْمَوْزُون، وَلَا بُد أَن يَقع فِيهِ تَقْدِيم وَتَأْخِير لينتظم وَزنُه؛ فَجعلُوا للْفَاعِل عَلامَة يعرف بهَا أَيْن وَقع، وَكَذَلِكَ الْمَفْعُول. أَما إِذْ كَانَت الْأَسْمَاء لَا يتَبَيَّن فِيهَا الْإِعْرَاب، فَالْوَاجِب أَن يكون الْفَاعِل الْمُقدم، وَالْمَفْعُول الْمُؤخر" [(١)].

فمفاد كلامه أن الإعراب علامة وأمارة فارقة ومُبعِدة عن أيِّ لبس محتَمَل، تلك الغاية أبان عنها في موضع آخر، وهو وجوب ظهور الضمير وعدم استتاره إن كان لاثنين فصاعدًا؛ حيث أجاب بقوله: "فَإِن قَالَ قَائِلٌ: فَلِمَ استتر ضمير الْوَاحِد إِذا كَانَ لوَاحِد، وَلم يسْتَتر إِذا كَانَ لاثْنَيْنِ فَصَاعِدا؟ فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَن الْفِعْل لَا يَخْلُو من

(١) علل النحو ص ٢٧٠.

أَن يكون لَـهُ فَاعلٌ وَاحِد، وَقد يَخْلُو من اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا، فَإِذا قدَّمنَا اسْمًا مُفردًا قبل الْمَفْعُول، لم نحتج إِلَى إِظْهَار الْفَاعِل لدلَالَة تقدم الْأَسْمَاء عَلَيْهِ وإحاطة الْعلم بِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا بُد للْفِعْل من هَذَا الْفَاعِل، وَأما إِذا ثنيت الِاسْم فَلَو أفردت فعلَهمَا لم يعلم أَن الْفِعْل للاثنين؛ إِذْ قد يَخْلُو من ذَلِك؛ فَوَجَبَ أَن تظهر عَلامَةُ التَّثْنِيَة؛ لِئَلَّا يدْخل الْكَلَامَ لبسٌ، وَلِئَلَّا يعْتَقد الْمُخَاطب انْقِطَاع الْفِعْل عَن الاسمين الْمُتَقَدِّمين، وَأَنه خبر مُبْتَدأ" (١).

الْفرق بَين الأمارة والعلامة:

فرَّق بعضُهُم بين الأمارة والعلامة؛ حيث ذكروا أَن الأمارة هِيَ العلامة الظَّاهِرَة، التي لا تنفك عن الشيء؛ فكأنها من خصائصه، أما الأمارة فهي تنفك عنه؛ حيث إنها ليست من خصائصه، وقد أبان الجرجاني- رحمه الله- عن ذلك الفرق بقوله:

" والفرق بين الأمارة والعلامة، أن العلامة: ما لا ينفك عن الشيء، كوجود الألف واللام على الاسم، والأمارة: تنفك عن الشيء، كالغيم بالنسبة للمطر"[٢]

وكذا أبان أبو هلال العسكري- رحمه الله- عن كون الأمارة تختص بالشيء الظاهر، وَمِنْه قيل: أَمَر الشَّيْء: إِذا كثُر، وَمَعَ الْكَثْرَة ظُهُور الشَّأْن؛ وَمن ثَمَّ قيل: الأمارة لظُهُور الشَّأْن، ومنه سُميت المشورة إمارًا؛ لِأَن الرَّأْي يظْهر بهَا (٣).

الأمارة بمثابة الدليل:

لأهمية الأمارات في البيان عن مراد المتكلم ومقصوده، عبَّر عنها بعضهم بأنها بمثابة الدليل، وربما عرَّفوهَا به؛ قال أبو هلال العسكري: "البرهان: الحجة القاطعة المفيدة للعلم.

---

(١) السابق ص ٢٧٣.

(٢) التعريفات للجرجاني ص ٣٦.

(٣) ينظر: معجم الفروق اللغوية للعسكري ص ٧٠.

وأما ما يفيد الظن فهو الدليل. ويقرب منه: الأمارة" (١).

شيوع استعمال الأمارات في مصنَّفات النحويين:

شاع استعمال النحويين للأمارات المتعددة؛ لأغراض متنوعة ما بين لفظية ومعنوية؛ فالناظر في مصنفات الأولين يجد مصطلح الأمارات شائعًا كثيرًا؛ فهذا سيبويه -يرحمه الله- يشير إلى أنهم اتخذوا علاماتٍ وأماراتٍ دالةً على ما يقصدون من معان، منها: جعلُهم التنوينَ أمارةَ الخفةِ، وتركُهم للتنوين أمارةً على الثقل؛ فيقول: "واعلم أن المذكَّر أخفُّ عليهم من المؤنّث؛ لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكُّنًا، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير، ألا ترى أنّ (الشيء) يقع على كلِّ ما أخبر عنه من قبل أن يُعْلَم أذكرٌ هو أو أُنثى، والشيء ذكر؛ فالتنوين علامةٌ للأمكن عندهم والأخفِّ عليهم، وتركُه علامةٌ لما يستثقلون" (٢) .

ويبين الزجاجي دور الأمارة أنها قد تكون دالة على نوع معيَّن من الإعراب لا يمكن تحققه بدونها، وذلك نحو زيادة ألف على الاسم الذي دخلت عليه (لا) النافية؛ لتكون هذه الألف أمارةً على النصب؛ فيقول: "والثالثة- أن تقول: "لا أبا لك" فتنصب الأب بـ"لا"، وتقدِّر إضافته إلى الكاف؛ فتلحق فيه الألف علامة للنصب وتجعل اللام مؤكِّدة" (٣).

وهذا ابنُ جني- رحمه الله- يعوِّلُ عليها في تعليلاته للكثير من الأحكام النحوية والصرفية؛ فيذكر أنه لمَّا كان الغرض في قولهم: "رجلٌ عدلٌ وامرأة عدلٌ" إنما هو إرادة

---

(١) السابق ص ٩٧.

(٢) الكتاب ٢٢/١.

(٣) اللامات ص ١٠٦.

المصدر والجنس، جعل الإفراد والتذكير أمارة للمصدر المذكر[١] .

وكذا يبرز دور الأمارة التصريفية في مسألة سبب عدم إعلالهم نحو: "عَوِرَ، وصيِدَ" قياسًا على: "خَافَ، وهَابَ"؛ فيذكر أن "عَوِرَ" في معنى "اعْورَّ"؛ فلما كان "اعْوَرَّ" لا بد له من الصحة؛ لسكون ما قبل الواو صحت العين في "عوِر، وحوِل" ونحوهما؛ لأنها قد صحَّت فيما هو بمعناهما؛ فجُعلت صحة العين في "فَعِـل" أمارة؛ لأنه في معنى "افعَلّ" [٢].

وكذا يحكي السهيلي –رحمه الله– عن كون النون أمارة من أمارات إرادتهم الدلالة على تمكن الاسم الذي تلحقه، وذلك بعد تعذّر لحوق الحركات له أو حروف المد واللِّين، فيقول: "إذا لم يمكن الحركة، ولا ما هي بعضها من الحروف، فأشبهُ الحروفِ بحروف المد واللين (النون) الساكنة؛ لخفائها وسكونها، وأنها من حروف الزيادة، وأنهم قد جعلوها من علامات الإعراب في الأمثلة الخمسة، واختِيرت علامة لتمكن الاسم، وتنبيهًا على انفصاله" [٣].

ومن دلالات التفات السابقين لأهمية الأمارات في الدرس النحوي والصرفي: أنهم منعوا حذفها؛ حيث إنها دخلت لِمَعْنى؛ فَلَا يَنْبَغِي أَن تُحذفَ لِئَلَّا يبطل مَعْنَاهَا، قال العكبري عن أمارة التأنيث: "وَإِذا كانَ المصغّرُ ثُلاثيًّا مؤنَّثاً بالألفِ الْمَقْصُورَة أَو الممدودة أَو بِالتَّاءِ أقررته؛ كَقَوْلِك فِي (حُبلى): "حُبيلَى"، وَفِي (حَمْرَاء): "حُميراء"، وَفِي (طَلْحَة): "طُليحة"؛ وإنَّما كَانَ كَذَلِك لأنَّ عَلامَة التَّأْنِيث دخلت لِمَعْنى؛ فَلَا يَنْبَغِي أَن تُحذفَ لِئَلَّا يبطل مَعْنَاها" [٤].

---

(١) ينظر: الخصائص ٢٠٦/٢.

(٢) ينظر: المنصف ٢٥٩/١.

(٣) نتائج الفِكَر ص ٧٠.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١٦١/٢.

الفصل الأول: الأمارات النحوية

المبحث الأول: الأمارات النحوية اللفظيـــــــة

تتمثل الأمارات النحوية المتعلقة باللفظ في مجموعة من المحاور الرئيسة من أهمهـــا ما يلي:

أولًا:أمارات الدلالة على المحذوف:

استخدمت العربُ الحذفَ أمارةً على ما حُذِفَ من البناء؛ حيث إنهم يحذفون من البناء حرفًا أو حركة، ثم يتركون ما يشير إلى ذلك المحذوف كأمارة عليه، وفي الغالب يكون المتروك حركة من جنس الحرف المحذوف دالةً عليه.

ومن نماذج ذلك عندهم:

- حذف ياء المنقوص في حالتي الرفع والجر وبقاء الكسرة دليلًا عليها، يقال: "هذا قاضٍ، سلمت على قاضٍ"، وكذا حذف ألف المقصور وبقاء الفتحة دليلًا عليها، يقال: "هذه عصَا"، و"مررت بعصَا". وحذف نون التوكيد الخفيفة وبقاء الفتحة أمارة عليها في بعض المواضع ومنها: قول الشاعر:

لا تُهِـــينَ الْفَقِيـــرَ عَلَّـــكَ أنْ تَرْكَـــعَ يَوْمـــاً وَالـــدَّهْرُ قَـــدْ رَفَعَـــهْ[1]

فإنه أراد "لا تهينَنْ الفقير" بنونين: أولاهما- لام الكلمة، والثانية- نون التوكيد الخفيفة؛ فحذف نون التوكيد لأن التالي لها ساكن وهو لام "الفقير"، ويدل على حذف النون ههنا الفتحة التي على لام الكلمة والياء التي هي عين الكلمة؛ إذ لو لم يكن على تقدير النون لحذف هذه الياء.

---

(١) البيت من المنسرح، وهو للأضبط بن قريع، وهو في المفصل ٤٥٩، والإنصاف١/١٧٩، وشرح الشافية للرضي٢/٢٣٢، وشرح الأشموني٣/١٢٨. والشاهد فيه قوله: "لا تُهين"؛ حيث حذف نون التوكيد الخفيفة، والأصل: "لا تهينَنْ"، منعًا من التقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلًا عليها.

- **حذف المُنادى، وبقاء (يا) النداء دليلًا عليه:**

حق المنادى ألا يُحذَف؛ لكون عامله قد حذف لزومًا؛ فبهذا أصبح مشابهًا الأشياء التي حذف عاملُها وصارت هي بدلًا من اللفظ به، لكن العرب أجازت حذف المنادى والتزمت في حذفه بقاء "يا" دليلًا وأمارة عليه، في حال كون ما بعده أمرًا أو دعاءً، أبان ابن مالك عن ذلك بقوله:

" كان حقُّ المنادى أن يمنع حذفه؛ لأن عامله قد حذف لزومًا؛ فأشبه الأشياء التي حذف عاملها وصارت هي بدلًا من اللفظ به، كـ(إياك) في التحذير، وكـ(سقيًا له) في الدعاء. إلا أن العرب أجازت حذف المنادى والتزمت في حذفه بقاء "يا" دليلًا عليه، وكون ما بعده أمرًا أو دعاءً؛ لأن الآمرَ والداعي محتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاءح فاستعمل النداء قبلهما كثيرًا، حتى صار الموضع منبهًا على المنادى إذا حذف وبقيت "يا"؛ فحسُن حذفه لذلك" [(١)] .

ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى في قراءة الكسائي: أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ [(٢)]؛ أراد: "ألا يا هؤلاء اسجدوا". ومن حذفه قبل الدعاء قول الشاعر:

يـــا لعنـــةُ اللهِ والأقـــوامِ كلِّهـــمِ والصـالحين علـى سِـمْعانَ مـن جـارِ[(٣)]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٨٣.

(٢) من الآية (٢٥) من سورة النمل.. وهي قراء الكسائي، وأبي عبد الرحمن السلمي، والحسن، وأبي جعفر، وحميد، وغيرهم. [ينظر: إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري ١/١٦٩، وشرح طيبة النشر في القراءات العشر للنويري ٢/٤٨٩].

(٣) من البسيط، بلا نسبة، وهو من أبيات (الكتاب) ٢/٢١٩، والأصول لابن السراج ١/٣٥٤، والمفصل ٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٥٨.

←←←

وليست (يا) النداء وحدها أمارة على حذف المنادى هنا بل يُضاف علامة الإعراب وهي ضم تاء "لعنة"؛ حتى لا يتوهم أن لعنة الله مناداة؛ لأنها لو كانت كذلك لفتحت التاء.

ومنه قول الآخر:

ألا يا اسْلَمي يا دارَ ميٍّ على البِلَى ولا زال مُنْهلًا بجرعائك القَطْرُ[1]

فهذه الشواهد وأشباهُها دليل على كون أداة النداء(يا) أمارةً على المنادى المحذوف بعد الأمر والدعاء.

ثانياً- أمارات الدلالة على القياسية:

جعلت العرب للدلالة على قياسية الشيء وأكثريته أمارة خاصة به، وذلك من ناحية المصطلح؛ حيث إنهم يستخدمون للدلالة على ذلك ألفاظًا خاصة، منها:

١-لفظ (الغَالب):

←←←

والمعنى: يطلب من الله -جلّ وعزّ- أن يصيب بلعنته جاره سمعان، ولا يكتفى بطلب لعنة الله، بل يضيف إليها طلب لعنة الصالحين والأقوام كلّهم. والشاهد فيه قوله: "يا لعنة الله"؛ حيث حذف المنادى بـ "يا" والتقدير: "يا هؤلاءِ لعنةُ الله".

(١) من الطويل لذي الرمة، غيلان بن عقبة، ينظر: الإنصاف ٨٣/١، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني ١٧٦٠/٤، وشرح الأشموني ٣٣/١.

المعنى: يدعو الشاعر لدار حبيبته بالسلامة من عوادي الزمان، ودوام هطول المطر لترطيب أجوائها، وإضفاء الحياة عليها.

والشاهد فيه قوله: "يا اسلمي"؛ حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر، فاتصل حرف النداء بالفعل لفظًا. وفي البيت شاهدان آخران للنحاة أولهما- قوله: "لا زال منهلا بجرعائك القطر"؛ حيث عملت "زال" عمل "كان"؛ لتقدم (لا) الدعائية عليها. وهي شبيهة بالنفي. وثانيهما- وقوع "ألا" للاستفتاح.

يُفهَم منه إنْ أطلقوه على استعمال معين أو حكم خاص، فهو بمثابة أمارة على إرادتهم أن هذا قياسٌ شائع كثير، ولا يشذ عن هذا الشائع الكثير إلا النادر القليل. وهو ما تلمحه بوضوح عد تتبع هذا اللفظ واستخدامات النحويين له؛ فهو أمارة عندهم على الشيوع والكثرة، وما عداه فهو دونه في الشهرة والذيوع؛ بل في الفصاحة أحيانًا.

ومن أمثلة ذلك ما أورده الصبان في شرحه عن قول الأشموني: " وفَعِلَ" المكسور العين "اللازم بابه فَعَل" بفتح الفاء والعين قياسًا سواء كان صحيحًا أو معتلًا أو مضاعفًا "كفرح وكجوى وكشلل" مصادر فرح زيد، وجوى عمرو، وشُلَّتْ يدُهُ، والأصل: شَلِلَت. ويستثنى من ذلك ما دل على لون فإن الغالب على مصدره الفُعْلَة نحو سَمِرَ سُمرَة، وشَهِبَ شُهبَة"[1]؛ حيث قال: " أشار بالتعبير بالغالب إلى أن الغلبة أمارةُ القياس، كما أن عدمها أمارة عدمه" [٢].

٢-لفظ (الكثير):

كذلك من الألفاظ التي يشيرون بها إلى قياسية الأسلوب أو الاستعمال لفظ: (الكثير)، فهم يشيرون به إلى الاستعمال الفاشي والمشهور؛ فهو أمارة على القياسية عندهم.

جاء في الكتاب: "وقد تقول: "سِيرَ عليه اليومُ"، فترفعُ وأنت تعني "في بعضِه"، كما تقول في سعة الكلام: "الليلةُ الهلالُ"، وإنَّما الهلالُ في بعض الليلة، وإنَّما أراد: الليلةُ

(١) حاشية الصبان ٢/٤٦٠

(٢) السابق. الصفحة نفسها.

ليلةُ الهلالِ، ولكنه اتَّسع وأَوجز. وكذلك أيضاً هذا كلُّه، "كأنّه قال: "سِيرَ عليه سَيْرُ اليوم". والرفعُ في جميع هذا عربي كثيرٌ في جميع لغات العرب" (١) .

٣-لفظ (مُطَّـــرِد):

ويقصدون به الدلالة على قياسية هذا الاستعمال في كل نظائر المسألة محل الكلام. ومن أمثلته: اطراد الإعلال بالنقل في كل حرف علة متحرك قبله حرف صحيح ساكن، وذلك بنقل العلة من المعتل إلى الساكن الصحيح قبله.

جاء في (الكتاب): "فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل ولم يكن ألفًا ولا واوًا ولا ياءً فإنك تُسكِّنُ المعتلَّ وتُحَوِّلُ حركته على الساكن. وذلك مطرد في كلامهم" (٢) .

وكذا قال المبرد: "تقول: "أَلا إنه منطلقٌ" فـ"ألا" تَنْبِيه، وَ"إنه" مُبْتَدأه. وَتقول: "أما إِنَّه منطلقٌ" على ذَلِك الْمَذْهَب، وَلَو قلت: "أما أَنه منطلقٌ" جَازَ على معنى "حَقًّا أَنه منطلق" إِذا أردْت بهَا من التَّحْقِيق والتوكيد مَا أردْت بِقَوْلِك: "حَقًّا"؛ لأَنهم يضعونها فِي موضعهَا؛ فَهَذَا قِيَاس مطرِد فِيمَا ذكرت لَك" (٣). فالاطراد أمارة القياسية عندهم، بخلاف ما عداه.

ثالثاً: أمارات الدلالة على الخفَّة:

من الأمور التي وضعوا لها أمارات وعلامات دالة: إرادة الدلالة على الخفة؛ حيث إنهم يتصرفون في الألفاظ بتصاريفَ عدةٍ؛ دلالة على إرادة هذا المعنى. ومن ذلك:

---

(١) الكتاب ٢١٦/١.

(٢) السابق ٣٤٥/٤.

(٣) المقتضب ٣٥١/٢.

أ) التنـوين: حيث جعلوا ما يلحقه التنوين من ألفاظ إشارة إلى خفة هذا اللفظ، فنونوا النكرة إشارة وأمارة على خفتها، بخلاف المعرفة التي هي أثقل من النكرة، فلم ينونوها. قال ابن يعيش: "والاسم على ضربَيْن: نكرةٌ ومعرفةٌ. والنكرةُ هي الأصل، والأخفُّ عليهم، والأمكنُ عندهم. والمعرفةُ فرعٌ. فلمّا كانت النكرةُ أخفّ عليهم، ألحقوها التنوينَ دليلًا على الخفّة؛ ولذلك لم يلحق الأفعالَ لثِقَلها" (١) .

ب) كثرة الأسماء قياسًا إلى الأفعـال؛ حيث إن كثرتها تعد أمارة على خفتها؛ "فإن اللفظ إذا كثر في الكلام استخفَّه الناس ولم يشعروا بثقله، ألا ترى أن هناك جُمَلًا وعباراتٍ تصنع لتمرين اللسان، يستثقلها الناطق بادئ ذي بَدءٍ، حتى إذا أكثر من النطق بها خفت على لسانه، فلا يشعر بما فيها من ثقلها، كما أن الشيء الخفيف يستحبه الناس فيدور على ألسنتهم" (٢). ولعل هذا هو السبب في كثرة أمثلة الثلاثي من الكلمات دون غيرها مما زاد على ثلاثة.

ج) الحـذف: يعد أمارة من أمارات الدلالة على الخفة؛ حيث إنهم يحذفون –في أحايينَ كثيرةٍ– طلبًا للتخفيف، ولعل هذا هو ما دعا الكوفيين لقولهم: "إن الميم المشدّدة في (اللهمَّ) ليست عوضًا من (يا) التي للتنبيه في النداء؛ حيث قالوا: إن الأصل فيه: "يا الله أُمَّنا بخير"، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حَذَفُوا بعض الكلام طلبًا للخفة، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير؛ ألا ترى أنهم قالوا: "هلـمَّ، ووَيْلُمِّـهِ" والأصل فيه:"هل أمَّ، ووَيْلَ أمِّه"، وقالوا: "أيش" والأصلُ: أيُّ شيء. و كذا قالوا: "عِم صباحًا" والأصل: أنعِمْ صباحًا. وهذا كثيرٌ في كلامهم

(١) شرح المفصل ١/١٦٥.

(٢) معاني النحو لفاضل السامرائي ٣/٢٨٣.

رابعاً- أمارات الإعراب والبناء:

من الأغراض النحوية اللفظية التي أرادها العرب، وجعلوا لها أمارات وعلامات دالة: كون اللفظ محتملًا لأن يعتقبه أكثر من محل إعرابي (الإعراب)، أو كونه لا يحتمل سوى محل إعرابي واحد (البناء)؛ لذا خصّوا النوع الأول من الألفاظ ، بأمارة دالة عليه وهي كونه معربًا،(المعرب يقع في أكثر من محل كالفاعلية، أو المفعولية، أو الإضافة) وخصّوا الثاني الذي لا يقبل سوى محل واحد بأمارة تدل عليه، وهي كونه مبنيًّا.

جاء في (المقاصد الشافية) في تعليل بناء أسماء الأفعال، نقلاً عن ابن أبي الربيع:

" فإن أراد الوجه الأول فلِشَبَه الحرف أنواع أُخر. منها: سقوط موجب لإعراب قاله ابن أبي الربيع في بناء أسماء الأفعال، لأن الإعراب إنما يكون في اللفظ أمارةً على اعتقاب المعاني الثلاثة التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهو الموجِب للإعراب، كما أن الحُرُف كذلك لا تقبل معنى من تلك المعاني فبُنيت لهذا الشبه، ومثل ذلك أسماء العدد المُطلَقة لما كانت في حين العدِّ بها لا تقعُ فاعليةً ولا مفعولةً لم تكن على الحد الذي تستوجب معه الإعراب فصارت كالأصوات فبُنيت" [١] .

خامساً: أمارات اللزوم في مقابل التعدي:

من الأمور النحوية اللفظية التي جعلوا لها أمارات أو علامات دالة: كون الفعل قاصرًا أو لازمًا، وقد عدّ ابن هشام- يرحمه الله- هذه الأمارات عشرين، وهي:

(١) المقاصد الشافية ٨٧/١.

أَحدهَا: كَونه على (فعُل) بِالضَّمِّ كـ(ظرُف وَشرُف)؛ لِأَنَّهُ وَقْفٌ على أَفعَال السجايا وَمَا أشبههَا مِمَّا يقوم بفاعله وَلَا يتجاوزه؛ وَلِهَذَا يتَحَوَّل الْمُتَعَدِّي قاصرًا إِذا حول وَزنه إِلَى فعل؛ لغَرَض الْمُبَالغَة والتعجب، نَحْو: "ضرُب الرجلُ وَفهُمَ" بِمَعْنى: مَا أضرَبَهُ وأفهمَهُ.

الثَّانِي وَالثَّالِث: كَونه على (فعَل) بِالْفَتْح أَو (فعِل) بِالْكَسْرِ ووصفهما على (فعيل) نَحْو "ذَلَّ وَقَوِي".

الرَّابِع: كَونه على (أفعَـل) بِمَعْنى: صَار ذَا كَذَا، نَحْو: "أغدَّ الْبَعِيرُ وأحصدَ الزَّرْعُ": إِذا صَارا ذَوي غُدَّة وحصاد.

الْخَامِس: كَونه على (افْعَـلَلَّ)، نحو: (اقْشَعَـرَّ واشْمَأَزَّ).

السَّادس: كَونه على (افْعَنْلَلَ)، بأصالة اللامين، نحو: (احْرَنْجَمَ) بِمَعْنى: اجْتمع.

السابع: كَونه على (افْعَنْلَلَ)، بِزِيَادَة إحدى اللامين، نحو: (اقْعَنْسَسَ الْجملُ): إِذا أَبَى أَن ينقاد.

الثامن: كَونه على (افْعَنْلَى) كـ"احْرَنْبَى الدِّيكُ": إِذا انْتَفَشَ،

التاسع: أن يأتي على وزن (افْوَعَلَّ) نحو: "اكْوَهَدَّ الفرْخُ": إِذا ارْتَعَدَ.

العَاشِر: كَونه على (اسْتَفْعَلَ) وَهُوَ دَالٌّ على التَّحَوُّل نحو: "اسْتَحْجَرَ الطِّينُ"، وَقَوْلهمْ: "إِن البُغاث بأرضنا يَسْتَنْسِرُ" [(١)].

---

(١) يضْرب مثَلًا للعزيز يعزُّ بِهِ الذَّلِيل. والبُغاث: صغَار الطير الْوَاحِدَة: بُغاثة. ويستنسر أَي: يصير نسراً؛ فَلَا يقدر على صَيْده [ينظر: جمهرة الأمثال للعسكري ٢٣١/١، والأمثال لابن سلام ص٩٣، ٩٤].

حادِي عشر: كَونه على وزن (انْفَعَلَ) نَحْو: "انْطَلَقَ وانْكَسَرَ".

ثاني عشر: كَون الفعل مطاوعًا لمتعدٍّ إِلَى وَاحِد، نَحْو: "كَسرتُهُ فانْكَسَرَ وأزعجتُهُ فانزعَجَ".

ثالث عشر: أَن يكون الفعل رباعيًّا مزيدًا فِيهِ نَحْو: "تَدَحْرَجَ، واحْرَنْجَمَ، واقْشَعَرّ، واطْمَأَنَّ".

رابع عشر: أَن يُضَمَّنَ معنى فعل قَاصِرٍ ،نَحْو قَوْله تَعَالَى:

﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ (١)، وقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ (٢) ، وقوله سبحانه: ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ﴾ (٣) .

خامس عشر: أَن يدل على سجية، نحو: "لَؤُمَ وَجَبُنَ وشَجُعَ".

سادس عشر: أَن يدل على عَرَضٍ، نحو: "فَرِحَ وبَطِرَ وحَزِنَ وكَسِلَ".

سابع عشر: أن يدل على نظافة، نحو: "طَهُرَ و وَضُؤَ".

ثامن عشر: أن يدل على دَنَسٍ نحو: "نَجُسَ ورَجُسَ وأَجْنَبَ".

تاسع عشر: أن يدل على لون نحو: "احْمَرَّ واخْضَرَّ واحْمَارَّ واسْوَادَّ".

العشـــــرون: أن يدل على حِلْيَة كقولك: "دَعِجَ وكَحِلَ وشَنِبَ وَسَمِنَ وهَزِلَ" (٤) .

---

(١) من الآية (٢٨) من سورة الكهف.
(٢) من الآية (٦٣) من سورة النور.
(٣) من الآية (١٥) من سورة الأحقاف.
(٤) مغني اللبيب ٦٧٧.

المبحث الثاني

الأمارات النحوية المعنويـــــة

أولًا- أمارات الدلالة على نوع الإعراب:

لقد خصَّت العربُ حروفًا بعينها وحركاتٍ بعينها للدلالة على هذا المعنى، وهو نوع الإعراب، كاختصاصهم (الضمة، والواو، والألف، والنون)؛ لتكون أماراتٍ للرفع، في الدلالة على الابتداء، وعلى الفاعلية، وغيرهما وكاختيارهم (الفتحة، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون)؛ لتكون أماراتٍ للنصب، للدلالة على معنى المفعولية أو التبعية وغيرهما، واختيارهم (الكسرة، والياء، والفتحة)؛ لتكون أماراتٍ للجر؛ للدلالة على معني التبعية وغيره، ثم اختيارهم (السكون والحذف)؛ ليكونا أمارتينِ للجزم؛ للدلالة على معنى القطع أو النفي.

ثانياً- أمارات الدلالة على معانٍ انفعالية:

لم تضع العرب لبعض المعاني الانفعالية مثل (التعجب) حرفًا يدلُّ عليه؛ لذا جعلوا له صيغتين مستقلتين؛ لتكونا بمثابة الأمارة له، وهي صيغة (ما أفعَلَهُ) و(أفْعِل بِه)؛ حيث إذا استُعمِلَتا فُهِمَ من ذلك أن المراد هو: التعبير عن الانفعال النفسي للمتكلم وهو (التعجب). جاء في (الإنصاف): "إنما لم يتصرف فعل التعجب؛ لوجهين: أحدهما- أنهم لما لم يَضَعُوا للتعجب حرفًا يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف؛ لتكون أمارة للمعنى الذي أرادوه، وأنه مُضَمنٌ معنًى ليس في أصله" [(١)].

كذلك فعلوا في (أفعَل) الذي يقتضي التفضيل بين شيئين مشتركين في صفة واحدة، إلا أنَّ أحدَهما متميزٌ من الآخر ومنفصلٌ منه بزيادة في تلك الصفة؛ حيث إنه

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ١/١١٢.

لمَّا شابَهَ التعجبَ لم يوضع له حرف خاصٌّ يستدل به عليه؛ لذا وضعوا له صيغة معينة؛ لتدل على إرادتهم معنى التفضيل، هذه الصيغة بمثابة أمارة أو علامة لما قصدوه من معنى المفاضَلة بين الشيئين، وهي صيغة: (أفعَلُ)، هذه المشابهة التي لمح ابن عصفور أسبابها فقال: "ووجه الشَّبه بينهما: أنهما لا يُبنيان إلَّا من شيء واحد، وأنَّ فعلَ التعجُّب فيه تفضيل للمتعجَّب منه على غيره، كما أنَّ (أَفعَلَ) يقتضي التفضيل، وأنَّ فعل التعجُّب لا مصدر له ولا يتصرَّف" (١) .

وهو ما دعا العلماء إلى توحيد شروط بنائهما وصياغتهما؛ جاء في (اللُّمع): "وكل مَا جَازَ فِيهِ (مَا أَفعلهُ) جَازَ فِيهِ (أفعِلْ بِهِ) و(هُوَ أفعل مِنْك)، وَمَا لم يجز فِيهِ (مَا أَفعلهُ) لم يجز فِيهِ (أفعِل بِهِ) وَ(هُوَ أفعل مِنْك)؛ تَقول: "مَا أحسن أَخَاك!"، وَكَذَلِكَ تَقول: "أحسِنْ بِهِ!"، وَ"هُوَ أحسنُ مِنْك"، وكما لَا تَقول: "مَا أحمرَه" فَكَذَلِك لَا تَقول: "أَحْمِرْ بِهِ" وَلَا: "هُوَ أَحْمَرُ مِنْك"" (٢) .

ومن المعاني الانفعالية التي جعلوا لها أمارة دالة عليها هي: المعاني الدالة على التفجُّع أو التوجع؛ حيث خصُّوا هذين الانفعالين بأداتين من أدوات المنادَى، هما بمثابة أمارة عليهما، وهما: (يا) و(وا)؛ فهم يُصدِّرُون بهما النداء؛ دلالةً على أحد هذين المعنيين؛ فيقال: "وا زيداهُ"، أو "واظهراهُ"، أو "يا زيداهْ"، و"يا عُمَراهْ".

كذلك من أمارات الدلالة على هذا المعنى الانفعالي الخاص: الألف التي تلحق آخر المندوب، وكذا الهاء التي هي هاء السكت. قال المرادي -رحمه الله-: "(وا): حرف نداء يختص بياء الندبة؛ فلا ينادى به إلا المندوب نحو: "وا زيداه"" (٣) .

---

(١) الممتع الكبير ٣١١.

(٢) اللمع ١٣٩. وينظر: نتائج الفكر للسهيلي ٣٠٨.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٢١.

وجاء في (اللمحة): "ومن المنادى: المندوب، وهو المذكور توجُّعًا منه، نحو: (وا رأْسَاهُ) ، أو تفجُّعًا عليه؛ لفقْدِه، نحو: (وا زَيْدَاه). والقصد بالنُّدْبَةِ: الإعلام بعظمة المُصاب؛ فلذلك لا يُنْدَب إلاّ العلَم. وهو يختصّ بأحد حرفين؛ وهما: (يا) أو (وا)، وبحرفين من آخره في الوقف؛ وهما: الألِف والهاء، وهاؤُه ساكنة؛ لأنّها هاء السّكْت، كقولك: "يا زيداهْ" و"يا عمراهْ"" [(١)].

وهذه الألف لازمة للمبدوء بـ(يا) دون المبدوء بـ(وا)؛ فجعلت أمارة قوية لها؛ وذلك لئلا يلتبس المندوب بالمنادى؛ فإذا قال المتكلم: "يا زيد" وأراد ندبة "زيد" سبق إلى فهم السامع أنه منادًى لا مندوب، أو التبس عليه الأمر، وأما إذا قال: "يا زيدَا" أو "وازيد" فيفهم أنه مندوب؛ لإلحاق الألف مع (يا)، أو لإتيانه بـ(وا) التي تختص بالندبة.

ثالثاً- أمارات الدلالة على اختلاف أحوال المخاطبين وعددهم:

من الأمور التي وضعت لها العرب أمارات دالة عليها: اختلاف أحوال المخاطبين وعددهم؛ حيث اختصوا كل حال من أحوال المخاطبين بأمارة خاصة يُعرَف بها، هذه الأمارة هي حركة اختُصّ بها كل نوع من المخاطبين؛حيث اختصّوا كاف الخطاب للمذكر بالفتحة، تقول: "قرأت ذلكَ الكتاب"، وقال تعالى:[ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ][(٢)] ، في حين اختصوا الكاف الدالة على المؤنث بالكسرة؛ تقول: "كيف ذلكِ الرجلُ يا امرأةُ"، كسرتَ الكاف حيث خاطبتَ مؤنثًا، وقال تعالى: [قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ] [(٣)] ؛ فالحركة هنا أمارة دالة على تغاير المخاطبين تذكيرًا وتأنيثًا [(٤)].

---

(١) اللمحة لابن الصائغ ٦٢٣/٢.

(٢) من الآية (٥٢) من سورة يوسف.

(٣) من الآية (٢١) من سورة مريم.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٤/٢.

أما عن أمارات الدلالة على عدد المخاطبين فقد ميّزتْها العرب بعلامات التثنية والجمع على اختلاف أحوال تلك الألفاظ تذكيرًا وتأنيثًا. قال ابن يعيش: "وإذا سألت رجلَين عن رجل، قلت: "كيف ذلكُمَا الرجلُ يا رجلان"، ألحقتَ الكاف علامةَ التثنية حيث خاطبتَ رجلَيْن. قال الله تعالى: [ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي][(١)]. فإن سألت رجلًا عن رجلَين، قلت: "كيف ذانِك الرجلان يا رجلُ"، ثنّيتَ "ذَا" حيث كنت تسأل عن رجلَين، وفتحتَ الكاف حيث كنت تخاطب واحدًا. وإذا سألت رجالًا عن رجال، قلت: "كيف أولئكم الرجال يا رجالُ"، جمعتَ اسم الإشارة؛ لأن المسئول عنه جمعٌ، وألحقتَ الكاف علامة الجمع، إذ كنت تخاطب جماعة.

قال تعالى: [ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ][(٢)]. فإن سألت رجلًا عن جماعةِ مذكرِين قلت: "كيف أولئك الرجال يا رجلُ". فإن سألت نساء عن نساء قلت: "كيف أولئكن النساء يا نساء". قال الله تعالى: [قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ][(٣)]؛ ألحقَ علامة جمع المؤنّث حيث كان الخطابُ للنسوة، وهنّ صواحباتُ يوسف. و"كيف ذلكن الرجلُ يا نساءُ"، إذا سألت نساء عن رجل. وعلى هذا فقِس ما يأتيك من هذا. هذه هي اللغة الفاشيةُ التي يقتضيها القياسُ، وعليها مُعْظَمُ الاستعمال" [(٤)].

فهذه أمارات ميَّزت العربُ بها أحوال المخاطبين وعددهم؛ ليعرف بها السامع مراد المتكلم بمجرد نطق وإيراد تلك الأمارة الدالة.

---

(١) من الآية (٣٧) من سورة يوسف.
(٢) من الآية (١٠٢) من سورة الأنعام.
(٣) من الآية (٣٢) من سورة يوسف.
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٦٤.

رابعاً- أمارات الدلالة على النوع (تذكيراً وتأنيثاً):

خصت العرب نوعَ المخاطب سواءً أكان ذكرًا أم أنثى بأمارة تميِّز كِلا النوعين عن بعضهما، وعدُّوا المذكرَ هو الأصل؛ لذا لم تضع له علامة باعتبار أنه غير محتاج لها، أما المؤنث فلما كان فرعًا عن المذكر، احتاج لأمارة تميِّزه؛ لِأَن الْأَشْيَاء الْأُوَلَ تكون مُفْرَدَة لَا تركيب فِيهَا، والثواني تحْتَاج إِلَى مَا يميزها من الْأُول، وَيدل على مثنويتها بِدَلِيل احْتِيَاج التَّعْرِيف إِلَى عَلامَة؛ لِأَنَّهُ فرع التنكير، واحتياج النَّفْي وَشبهه إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا فروع الْإِيجَاب. قال ابن يعيش: "وعلامات التأنيث ثلاثةٌ (التاء، والألف، واليـاء). والكـلامُ: أسـماءٌ وأفعـالٌ وحـروفٌ، والـذي يؤنَّـث منهـا الأسـماء دون الأفعـال والحروفِ؛ وذلك من قِبل أنَّ الأسماء تدلّ على مسمّياتٍ تكون مذكّرةً ومؤنّثةً، فتدخل عليها علامةُ التأنيث أمارةً على ذلك" [1].

- وكذلك من الأمارات الدالة (تذكيرًا وتأنيثًا): الحركات والسكنات؛ حيث إنهم قد يخصون المذكر بالحركة، بينما يقصرُون المؤنث على التسكين. ولعل هذا هو ما يجيب عن التساؤل الذي قد يُطرح حول السر في مخالفة شين (الْعشْرَة) – إذا أُرِيد بهَا الْمُذكر – لـ(عشَرة) الْمُؤَنَّث؛ حيث تُحرك فِي الْمُذكر، وتسكن فِي الْمُؤَنَّث، وَمَا قبلهَا من الْأَعْدَاد لَا يُخَالف الْمُذكر فِيهِ الْمُؤَنَّث إِلَّا بِالْهَاءِ فَقَط.

جاء في (علل النحو): "فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَن (الْعشْرَة) لما صَارَت عقدًا، وَكَانَت الْعُقُود الَّتِي بعْدهَا تخَالف العشرات والمئين، أَرَادوا أَن تكون (الْعشْرَة) أَيْضًا مُخَالفَة لما

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٥٣، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٥٠، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢/٨٦١، وهمع الهوامع ٣/٣٢٩. وغيرها.

قبلهَا من الْآحَاد، فَجعلُوا تسكين الشين فِي الْمُؤَنَّث دَلِيلًا على هَذَا الْمَعْنى، وَخص الْمُؤَنَّث بذلك؛ لِأَنَّهُ أثقل من الْمُذكر؛ فَكَانَ تخفيفه أولى" [١].

خامساً- أمارات التفريق بين المعاني المختلفة:

وهي الأمارات التي بها يفرقون بين المعاني الخاصة التي يقصدونها؛ بحيث يكون استعمالهم لها أو تركهم إياها أمارة على إرادتهم معنًى خاصًّا. ومن ذلك:

١-الإعراب أمارة المعنى: (الرفع للفاعل والنصب للمفعول والجر للمضاف وهكذا). فكلُّ واحد من أنواعه أمارةٌ على معنى، فالرفعُ علم الفاعليّة، والنصب علم المفعوليّة، والجرّ علم الإضافة، وكذا الإعراب بالحروف.

ومثاله أيضًا: قلب بعض الحروف كالألف ياء في التثنية في حالتي النصب والجر؛ فإنَّ فِي ذَلِك ضربًا من الْحِكْمَة وَالْبَيَان؛ وَذَلِكَ أَنهم أَرَادوا بِالْقَلْبِ أن يعلمُوا أَن الِاسْم بَاقٍ على إعرابه وَأَنه مُتَمَكن غير مَبْنِيٍّ؛ فَجعلُوا الْقلب دَلِيلًا على تمكن الِاسْم وَأَنه لَيْسَ بمبنيٍّ بِمَنْزِلَة (مَتى وَإِذا وَأَنا) مِمَّا هُوَ مَبْنِيٌّ فِي آخِره ألف [٢].

٢-حركة الضمائر أمارة على اختلاف حال المخاطب تذكيرًا وتأنيثًا (أنتَ، أنتِ)، وهكذا.

٣- اختلاف الحركات في أوائل الكلم وأوساطها: جاء ذلك دليلًا على اختلاف معانيها، ولولا ذلك لالتبس بعضُها ببعض، كما ذكر الهروي [٣]؛ حيث إنهم قد يفتحون العين من الكلمة؛ للمبالغة والدلالة على الكثرة، في نحو (علَّامة، وفهَّامة)،

---

(١) علل النحو للوراق ٤٩٣.

(٢) علل التثنية لابن جني ص٥٥، ٥٦.

(٣) ينظر: إسفار الفصيح ١/١٧٢.

ويسكنونها أمارة على القلة، كما في نحو (أجْمَال، وأفْرَاس)، ويجعلون السكون فرقًا بينهما.

كذلك استخدموا الحركة للتفريق بين بِنية بالحركات، ومن أمثلة ذلك في الأفعال قوله: "وملَلت الشيء في النار" -بفتح اللام-: إذا دفنته في الملة و"ملِلت من الشيء" بكسر اللام، وكذلك "ملِلت الشيءَ": إذا سئمته"[1].

ومن أمثلته في الأسماء قوله: "والحِمل -بكسر الحاء-: ما كان على ظهر الإنسان أو الدابة... والحَمل -بفتح الحاء-: حَمل المرأة، وهو جنينها الذي في بطنها. وقوله: "والعَجَم -بفتح الجيم-: حب الزبيب والنوى... والعجْم -بسكون الجيم-: العض"[2].

٤- إضمار العامل رفعًا ونصبًا: قد يكون أمارة على إرادتهم معنًى محددًا دون غيرهم؛ فهم حين يضمرون عامل النصب في النعوت المقطوعة، المقصود بها معنًى إنشائيٌّ كالمدح، أو الذم، أو الترحم، فهذه أمارة على إرادتهم معنى الإنشاء، لا معنى الخبر؛ في حين أنهم إن أظهروا الناصب، كان ذلك أمارة على إرادة معنى الخبرية، لا معنى الإنشائية.

جاء في (شرح التسهيل) للعلَّامة ابن مالك: "وأما الحذف الواجب فكحذف المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع لتعين المنعوت بدونه؛ لكونه لمجرد مدح، كقولهم: "الحمدُ للهِ الحميدُ"، و"صلَّى الله على محمدٍ سيدُ المرسلين". أو لمجرد ذم، كقولك: "أعوذُ بالله من إبليسَ عَدُوٌّ المؤمنين". أو لمجرد الترحم كقولك: "مررت بغلامِك المسكينُ"؛ فهذه ونحوها من النعوت المقطوعة للاستغناء عنها بحصول التعيين

(١) ينظر: السابق، الصفحة نفسها.

(٢) ينظر: السابق، الصفحة نفسها.

بدونها، لك فيها النصب بفعل ملتزم إضماره، والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدأ لا يجوز إظهاره؛ وذلك أنهم قصدوا إنشاء المدح؛ فجعلوا إضمار الناصب أمارة على ذلك، كما فعلوا في النداء؛ إذ لو أظهر الناصب لخفي معنى الإنشاء وتوهم كونه خبرًا مستأنف المعنى؛ فلما التزم الإضمار في النصب التزم أيضًا في الرفع؛ ليجري الوجهان على سَنَنٍ واحد" (١).

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٨/١.

الفصل الثاني: الأمارات الصـــــرفيـــة

المبحث الأول: الأمارات الصرفية اللفظيـــــــــة

أولًا: أمارات الفَرْق:

وهي أن تُجري العرب إجراءً معينًا يكون الغرض من ورائه: الدلالة على فَرقٍ حادثٍ بين بناءين أو صيغتين. مثال ذلك:

– تصحيح ما كان على (أَفْعِلَة) وعدم إعلاله، نحو "أَسْوِرة وأَعْيِنة، و"أخونة، وأحوِرة"؛ فرقًا بين الاسم والفعل؛ حيث قال ابن جني: "إنما صح هذا؛ لأن الزيادة في أوله (همزة)، وهي من زوائد الأفعال؛ فأرادوا الفرق بين القبيلينِ؛ فصحَّحوا"[1] ؛ يعني أرادوا الفرق بين الاسم والفعل؛ فصححوا في الاسم دون الفعل؛ خاصة أن زيادة الأفعال جاءت في الأسماء. ويؤكد ذلك ما قاله السيرافي: "اعلم أن كل شيء في أوله إحدى زوائد الفعل (الهمزة والياء والتاء والنون) وكان على وزن الفعل الذي فيه الزوائد فإنه لا يعتل كاعتلال الفعل إذا كانت عينه واوًا أو ياءً، كقولك: "هذا أقوَمُ من هذا وأبيَعُ منه"؛ وإنما صح هذا فرقًا بين الاسم والفعل؛ لأن الفعل يعتلُّ على هذا الوزن، كقولك: "أقام وأبان." واستطرد في بيان ذلك بكلام مهم [2]

وكذلك الفروق التي بين الاسم والفعل مثل: زيادة الألف بعد واو الجماعة، وهناك زيادة الألف في مائة فرقا بينها وبين منه، ودخول التنوين الاسمَ فرقًا بينه وبين الفعل.

---

(١) المنصف ١/٣٢٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥/٢٥١.

ثانياً- أمارات إرادة معنى خاص:

تُجري العرب أحيانًا إجراءاتٍ لفظية معينة يريدون بها الإشارة إلى أن معنى الكلمة على وزن خاص غير التي هي عليه الآن، مثل:

تصحيحهم الواو والياء، وعدم إعلالهما في نحو: (عَوِرَ، وصَيد)؛ لأنّ "عَوِرَ" في معنى "اعْوَرَّ"، و"صَيِدَ" في معنى "اصيَدَّ"؛ فلمّا كان لا بدّ من صحّة العين في "اعْورَّ" و"اصْيَدَّ" لسكون ما قبل الواو والياء فيهما، صحّحوا العين في "عَوِرَ"، و"صَيِدَ"؛ لأنّهما في معناهما وكالأصل؛ فجعلوا ترك الإعلال هنا أمارة على إرادة معنى الكلمتين، وأن معناها "افْعَلَّ". وهو ما نبه إليه ابن جني- يرحمه الله[١]- وابن يعيش[٢]، وتبعهما ابن إياز حيث قال: "اعلم أنهم لم يقلبوا الواو في: "عَوِرَ" ألفاً وإن تحركت وانفتح ما قبلها؛ لأنه محذوف من "اعْوَرَّ" ومنتقصٌ منه؛ فجعل تصحيحُه أَمارةً على ذلك" [٣].

ومن ذلك أيضًا: تصحيح الواو في (العواوِر) من قول الشاعر:

وكَحَّل العينين بالعوَاوِرِ[٤]

---

(١) ينظر: المنصف ٣٢٣/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٣/٥.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف ص ٣٠٤.

(٤) الرجز للعجاج في الخصائص ٣٢٦/٣، وليس في ديوانه، ولجندل بن المثنى الطهوي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٢٩/٢، والتصريح ٣٦٩/٢، وبلا نسبة في الكتاب ٢٧٠/٤.

اللغة: العواور: جمع (عُوَّار) بضم العين وتشديد الواو: غمصة تمض العين كأن بها قذى، أو هو القذى في العين. [ينظر: لسان العرب ٦١٥/٤ (ع و ر).

المعنى: يصف الراجز ما أحلَّ به من قذى في العين وألم بعد أن كبرت سنه.

←←←

حيث إنه بحسب الظاهر كان يجب قلب الواو منها همزة؛ لأنها غير مفصولة من الطرف، إلا أنه لما كان مفرد هذا اللفظ هو (عُوَّار)، وكان أصل جمعه العواوير –بياء فاصلة بين الواو وطرف الكلمة– صححت (العواور)؛ ليكون ذلك التصحيح دليلًا على إرادة الياء في (العواوير) [(١)]. ومنه أيضًا:

– التصحيح في (مِخْيَطٍ) دلالة على أنه منقوص من (مِخْيَاط)، وأنه بمعناه.

قال أبو الفتح: يقول: لما وجب تصحيح "مخياط" لسكون ما بعد الياء، وكان "مخيط" منقوصا منه صحح؛ لأن بناء "مفعال" هو المقصود هنا، وجعل التصحيح في "مخيط" دلالة على أنه منقوص من مخياط، وأنه بمعناه كما جعل تصحيح "عَوِر، وحول" دلالة على أن معناهما معنى "اعورّ، واحولّ" [(٢)] .

ثالثًا- أمارات التصرُّف:

كذلك من الأمور التي أرادوا أن تكون لها أمارات دالة عليها: التصرف والجمود؛ حيث إنهم يضعون لذلك الأمر إشارات لفظية تعبر عن القصد الذي أرادوه. ومن نماذج ذلك:

١–نقل الحركة من عين الكمة إلى فائها، في نحو قولهم في ماضي الفعل (يَكَادُ) بعد اتصاله بضمير المتكلم أو المخاطب: "كِدْتُ"، و"كِدْتَ"؛ حيث إن ماضيه (كَيِدَ)

→→→

الشاهد: تصحيح واو "العواور" الثانية؛ لأنه ينوي الياء المحذوفة، والواو إذا وقعت في هذا الموضع تهمز لبُعدها عن الطرف الذي هو أحق بالتغيير والاعتلال، ولو لم تكن منوية فيه للزم همزُها كما همزت (أواول). [ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٢٢.

(١) ينظر: الخصائص ١/٣٨٢، والإنصاف ٢/٦٤٧.

(٢) المنصف ١/٣٢٣.

بكسر العين؛ فلما أرادوا إلحاق ضمير المتكلم أو المخاطب به نقلوا حركة العين إلى الفاء؛ ليكون ذلك أمارة على تصرّفها.

قال ابن يعيش حول تصرف (كادَ): "وقولُهم في المضارع: "يكاد" دليل أن ماضيه "فَعِلَ" بالكسر، نحوَ: "خاف يخاف"، و"نام ينام". فإذا اتّصل ضمير المتكلّم أو المخاطب، قلت: "كِدْتُ" بكسر الفاء؛ لأنهم نقلوا كسرة العين إلى الفاء؛ ليكون ذلك أمارة على تصرّفه، ودليلًا على المحذوف. ألا ترى أنهم لما لم يريدوا في "لَيْسَ" التصرّف لم يغيّروا حركة الفاء، بل أبقَوْها مفتوحةً على ما كانت" (١).

رابعاً- أمارات العدد (القلة والكثرة):

كذلك من الأشياء التي رَمَزَ لها العربُ، وخصَّصوا لها أماراتٍ تدل عليها: عدد المخاطبين قلةً وكثرةً؛ حيث اصطلحوا على وضع أوزانٍ معينة تدل على القلة، وما عداها فهود دالٌّ على الكثرة، وكذا وضعوا استعمالاتٍ خاصةً للدلالة على القلة، وأخرى للدلالة على الكثرة.

أما عن الأوزان التي صِيغت للدلالة على القلة فهي: (أَفْعُل) كأنْفُسٍ وأَذْرُعٍ، و(أفعالٌ) كأجدادٍ وأَثوابٍ، و(أَفعِلَة) كَأَعْمدَةٍ وأَنْصِبَةٍ، و(فِعْلَة) كَفِتيةٍ وشِيخَة، فهذه الصيغ والأوزان إنما هي أمارات على إرادة القلة فيمن تصف بها.

وأما الأساليب الخاصة بالدلالة على قلة العدد، فمنها: التصغير؛ حيث إنه أمارة دالة على إرادة القلة، وأن من أغراضه: تحقيرُ مَا يُتوهَّم عَظيمًا كَقَوْلِك: "رُجَيل"، وتقليلُ مَا يُتوهَّم كثيرًا كقولنا: "دريهمات" (٢)؛ حيث قالوا: إن ياء التحقير تدل على ذلك المعنى. قال سيبويه: "ولو سميت رجلًا قدماً أو حشاً صرفته. فإن حقَّرته قلت:

---

(١) شرح المفصل ٣٨٣/٤.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٨/٢.

"قَدَيمٌ" فهو مصروف؛ وذلك لاستخفافهم هذا التحقير كما استخفوا الثلاثة؛ لأنَّ هذا لا يكون إلا تحقير أقلَّ العدد" (١) .

وكذا جاء في (الخصائص): "وذلك أن وجود ياء التحقير يقتضي كونه دليلًا على القلة" (٢).

وقد أبان أيضًا عن إرادة ذلك المعنى (الرضي) في شرحه لهذا الباب من (الشافية)؛ حيث قال: "أقول: يعني المصغر ما زيد فيه شيء حتى يدل على تقليل، فيشمل المبهمات، كـ(ذَيَّاكَ واللَّذَيَّا) وغيرهما، والتقليل يشمل تقليل العدد كقولك: "عندي دُرَيْهِمَات" أي: أعدادها قليلة، وتقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظيماً نحو: "كُلَيْب وَرُجَيْل" (٣).

وكذلك من الأمارات اللفظية التي قد تدل على إرادة القلة: النَّسَب؛ حيث إن من أغراضه: التخصيص، الذي هو ضد التعميم، وإن كان التعميم مفيدًا التكثير، فإن التخصيص –بهذا المعنى– مفيد التقليلَ.

وبيان ذلك: أنك إذا أردت أن تنسب شخصًا ما إلى بلدته أو قبيلته، أو صنعته، أو فنِّه الذي برع فيه، قلت: "فلان بن فلان، من بلدة كذا، وقبيلته كذا، وصنعته كذا"؛ فهذا تطويل يغنيك عنه (النسب) حين تقول: "زيد الدمشقي النحوي"؛ فهذا يُعدّ تقليلًا للألفاظ واستغناء عن كثير كلام.

قال الوراق: "وَاعْلَم أَن الأَصْل فِي النّسَب أَن يُقَال: "فلَان من بني فلَان، أَو من بيئة كَذَا"، وَلَكنهُمْ اختصروا ذَلِك واجتزءوا بِالْيَاءِ من هَذَا التَّطْوِيل، كَمَا اجتزءوا بياء

---

(١) الكتاب ٣/٢٢١.

(٢) الخصائص ١/٣٤٣.

(٣) شرح الشافية للرضي ١/١٩٠.

التصغير من النَّعْت حَقِيرًا أَو صَغِيرًا" [١] . فمن هنا يمكن اعتبار النسبة أمارة على التقليل في الألفاظ، والأوصاف.

وعلى الجانب الآخر وضعوا أوزانًا كانت بمثابة أماراتٍ دالةٍ على إرادة الكثرة في كلامهم، هذه الأوزان عددُها سبعةَ عشرَ وزنًا، عدا صيغ منتهى الجموع، منها (فُعْل) للصفة المشبهة التي على وزن "أَفعل" ولمؤنثها الذي على وزن "فعلاءَ" مثل أَخضر خضراء: خُضْر، و(فَعْلَة) بفتح الفاء والعين، وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل، نحو (كامل وكَمَلَة)، و(عاقِل وعَقْلَة)، و(وارث وورثة)، و(خائن وخَوَنَة)، و(فَعْلَى) مقصورًا بفتح الفاء وسكون العين، وهو يطرد فيما كان وصفًا على (فَعِيل) بمعنى مفعول، دال على هلاك أو توجع كـ(قتيل وَقتْلَى) و(جَريح وجَرْحَى) و(أسير وأَسْرَى)، و(فُعُول) بضم الفاء ويطرد فيما كان على (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين نحو: (كَبِد وكُبُود) و(نَمِر ونُمُور) و(وَعِل ووُعُول)... وغير ذلك من أبنية هي بمثابة أمارات يدلون بها على إرادة تكثير العدد [٢].

خامساً- أمارات التنبيه على الأصل:

وهي إجراءات تتم على اللفظ؛ لتكون أمارة ودلالة على إرادة الأصل الذي كانت عليه الكلمة قبل هذا الإجراء. ومنها:

– تخفيف التثقيل؛ وذلك بحذف أحد الحرفين، وإبقاء حركة الثاني دليلًا على المحذوف؛ وذلك نحو قولهم: "رُبَ" بفتح الباء بلا تشديد؛ حيث حذفوا الباء الثانية (تخفيفًا)، وأبقَوا الفتحةَ فيها دلالةً على أصلها، وكذا قولهم: "أُفَ" بفتح الفاء مع

(١) علل النحو ص ٥٣٥.

(٢) ينظر: شرح المكودي ص ٣٢٣ وما بعدها.

تخفيفها، أمارةً على أنّها قد كانت مثقَّلة مفتوحة [١].

-التصحيح وترك الإعلال: وذلك في بعض الكلمات التي تستحق الإعلال؛ ليكون ذلك أمارة على أصلها قبله. من ذلك: قولهم: "اسْتَحْوَذَ"؛ فإن بابه وقياسه أن يُعلَّ فيقال: "اسْتَحَاذَ"، ولكنهم تركوا إعلاله؛ تنبيهًا وأمارة على أصله [٢]. وقد جاء به النظم الكريم في قوله- تعالى-: [ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ ۚ] [٣]. ومنه قولهم: "استصوبت الشيء"، ولا يقال: "استصبت الشيء". و"أَغْيَلَتِ المرأة"، وقولهم: "اسْتَنْوَق الجمل"؛ فلا يُقال: "اسْتَنَاق".

ومن ذلك أيضًا: إثباتهم همزة(أفعَلَ) في المضارع؛ حيث جاء مثل هذا في الشعر، وحُمِلَ على أنه من الضرورة، وهو قول الشاعر:

فإنه أهل لأن يُؤَكْرَمَا [٤]

حيث جاءوا بها على الأصل بإثبات همزة المضارع من (أفعَلَ)؛ حيث إن القياس "يُكْرَمَا" فأثبت الهمزة على ما هو الأصل الأصيل فيه للضرورة. على أن هذا وأمثاله مما لا يُتجَاوَزُ فيه غير ما سُمِع؛ بحيث إنه لا يجوز لك القياس عليه؛ بل يُكتفَى بالمسموع منه عن العرب، لا يتعداه الإنسان إلى غيره.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٩.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج ١/٥٧.

(٣) من الآية (١٩) من سورة المجادلة.

(٤) من الرجز لأبي حيان الفقعسي في التصريح ٢/٧٥١، وبلا نسبة في المقتضب ٢/٩٨، والأصول لابن السراج ٣/١١٥، ٣٣٤، والمنصف ١/٣٧، ١٩٢.

الشاهد فيه قوله: "يُؤَكْرَمَا"؛ حيث أثبت الهمزة على ما هو الأصل الأصيل فيه للضرورة، والقياس: "يُكْـرَمَا".

قال ابن جني: "واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلًا يقاس عليه غيره؛ ألا ترى أنك إذا سمعت: (استحوذ واستصوب) أديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول في (اسْتَقَامَ): "اسْتَقَـــوَمَ"، ولا في (اسْتَسَاغَ): "اسْتَسْوَغَ" ولا في (اسْتَبَاعَ): "اسْتَبْيَعَ"، ولا في (أَعَادَ): "أَعْوَدَ"، لو لم تسمع شيئًا من ذلك" (١).

سادساً: أمارات الصيغ:

أما في ميدان الصيغ والأبنية، فقد استعملت العربيةُ صيغًا خاصة كأمارات لأشياء بعينها، منها:

- مجيء(فَعُلَ يفعُل) من اللازم أمارة على إرادة الأوصاف الثابتة، أو أوصاف السجايًا والطبائع والغرائز، نحو(كَرُمَ)، و(شَجُعَ)، و(جَبُنَ) و(طَهُرَ) ونحو ذلك.
- استعمال(فَعِلَ) بكسر العين لازمًا ومتعديًا، إلا أن لزومه أكثر من تعديه، لذا خصته العرب باستعماله أمارة للأفعال الدالة على النعوت اللازمة، والأعراض، وكِبَر الأعضاء، فمثال ما دل على نعت لازم قولهم: (ذرِبَ لسانُهُ) و(شَنِبَ ثغرُهُ)[٢]، ومثال ما دل على الأعراض والأمراض قولهم: (جَرِبَ جَرَبًا)، و(عَطِبَ عَطَبًا)، و(عَرِجَ عَرَجًا)، ومثال ما دل على الألوان قولهم: (زَرِقَت عينُه)، و(دَكِنَ جفنُه)، و(حَمِرَت جبهتُه). أما بَر الأعضاء فليست له مادة بعينها، إنما يشتق من ألفاظ

(١) الخصائص١/١٠٠.

(٢) أي : رق وعذُب فمه وتعطر.

الجسم الموضوعة على ثلاثة أحرف، نحو قولهم: (كَبِدَ الرجل)، و(رَقِبَ) و(طَحِلَ) إذا عظُمَتْ منه تلك الأعضاء.[1]

- وكذا كاستعمالهم: (فِعَالَة) مصدرًا لما كان على (فَعِلَ) اللازم الدال على حرفة أو ما شابه نحو: (تَجِرَ تِجَارَة، وأَمِرِ إِمَارَةً)؛ أمارة على قياسية هذا المصدر لهذا البناء.

- كذلك رمزوا بصيغ معينة أمارة على إرادة صيغ أخرى، كاستعمال الوصف من (فعُلَ) على (فاعِل)، والأصل أن يجيء الوصف منه على (فعيل)، مثل: "كرُم فهو كريم، وظرُف فهو ظريف، وشرُف فهو شريف"، لكنه جاء منه على فاعل كـ(شعُر فهو شاعر وخثُر فهو خاثر) فما سرُّ ذلك؟

أجاب عن ذلك ابن جني قائلًا: "القول فيمن قال: "شعُر فهو شاعر، وحمُض فهو حامض، وخثُر فهو خاثر"... أنه يقال: "خَثُر وخَثَر، وحمُض وحمَض، وشعُر وشعَر، وطهُر وطهَر"؛ فجاء "شاعر وحامض وخاثر وطاهر" على "حمَض، وشعَر، وخثَر، وطهَر"، ثم استُغنِي بـ"فاعل" عن "فعيل" وهو في أنفسهم وعلى بال من تصورهم. يدل على ذلك تكسيرهم لـ(شاعر) على (شعراء) –كما كسرت كريم على كرماء–؛ لما كان (فاعل) هنا واقعًا موقع (فعيل) كسِّر تكسيره؛ ليكون ذلك أمارة ودليلًا على إرادته وأنه مغنٍ عنه، وبدل منه" [(٢)] .

سابعاً: أمارات الأصـــــالة والزيادة:

جعلت العرب أماراتٍ يُعرف بها الحرف الأصلي من الحرف الزائد، وهذه الأمارات تتمثل في: الاشتقاق أو التصريف، بمعنى سقوط الحرف من أصل، كسقوط ألف من

---

(١) ينظر: دروس التصريف، للشيخ محيي الدين عبد الحميد ص٥٧، وما بعدها.

(٢) الخصائص ٣٨٢/١ [بتصرف].

(ضارب) في أصله -أعني المصدر- وهذا الدليل هو الذي يسميه أهل التصريف: الاشتقاق، أو سقوط من فرع، كسقوط ألف (كتاب) في جمعه على (كُتُب)، وهذا يسمى بالتصريف، أو سقوطه من نظيره كسقوط ياء (أَيْطِل) في (إِطِل)، والأيطل: الخاصرة.

أو كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، وذلك كالنون إن وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو (عَصَنْصَر)، فإن النون فيه زائدة، مع أنه لا يعرف له اشتقاق؛ لأن نونه في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق إلا زائدة.

أو كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق، وذلك كالهمزة إن وقعت أولًا وبعدها ثلاثة أحرف؛ فإنه يُحْكَمُ بزيادتها، وإن لم يعلم الاشتقاق؛ لأنه قد كثرت زيادتها إن وقعت كذلك فيما هو معلوم اشتقاقه، وذلك مثال: (إِفْكِل)؛ فالهمزة فيه محكوم بزيادتها؛ حملًا على ما عرف اشتقاقه نحو (أحمر).

وكذا من أمارات الزيادة: اختصاص الحرف بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة، كالنون من نحو قولهم: "كِنتأو" [(١)] فإنها زائدة؛ حيث إنه لا يقع موضعها ما لا يصلح للزيادة؛ فلا يوجد مثل (سِرْدَأَوْ).

وكذا من علامات الزيادة: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة نحو (تَتْفُل) -بفتح التاء وضم الفاء-؛ فإن تاءه زائدة؛ لأنها لو جعلت أصلًا لكان وزنه (فَعلُل)، وهو مفقود [(٢)].

---

(١) هو عظيم شعر اللحية. جاء في (تهذيب اللغة) ٨٢/١٠ "رجلٌ كِنْتَأْوٌ، ورجلانِ كِنْتأْوَان، ورجالٌ كِنْتَأْوُونَ، وَهُوَ الكثيرُ شَعرِ اللّحيةِ الْكَثُّهَا".

(٢) ينظر: توضيح المقاصد للمرادي ١٥٢٩/٣.

ومن الأمارات أيضًا: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو قولهم: "تُثْفُل" [1] على لغة من ضم التاء والفاء؛ فإن تاءه أيضًا زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير؛ فإنها لو جعلت أصلًا كان وزن هذه الكلمة: (فُعْلُل) نحو (بُرْثُن)، وهو بناء موجود، ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها؛ أعني: لغة الفتح؛ فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حُكم بزيادتها في لغة الضم أيضًا؛ لأن الأصل: اتحاد المادة.

أما الأمارة الأخيرة فهي: دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة، وألف اسم الفاعل ونحو ذلك [2] .

ثانياً- أمارات التعويض:

وتستخدمه العرب لغرض مهم وهو: كونه أمارة على ما حُذِفَ من البناء، سواء أكان المحذوفُ حرفًا أم حركة. ومن أمثلته ما يأتي:

١- التعويض بالهاء عن فاء الكلمة المحذوفة في المصدر الذي أعِلَّ فعله، نحو (وَعَدَ، ووَزَنَ) ونحوهما؛ حيث قالوا في مصدرهما: (عِدَة وزِنَة)؛ فكانت الهاء أمارة على الواو المحذوفة. وكذا التعويض بها عن عين الكلمة، نحو:(إقامة) مصدر (أقام)؛ لتكون تلك الهاء أمارة على الواو المحذوفة. جاء في (المقتضب): " فإن اعتلَّ الْمصدر لحقته الهاءُ عِوَضا لما ذهب مِنْهُ وَذَلِكَ قَوْلك أَردت إِرادةً وأَقمت إِقامةً وَلَو صحّ لَقلت فِيهِ أَقْوَمْن إِقْوَاما وَلم تحتج إِلى الْهاءِ

(١) هو الثعلب. جاء في (تهذيب اللغة) ٢٠٢/١٤: "قالَ أَبُو عبيد وَقَالَ اليزيدي: يُقَال للثعلب: تَثْفُلُ وتُثْفِلُ وتِثْفِلُ، قلت: وَسمعتُ غيرَ وَاحِد من الْأَعْرَاب يَقُولُونَ: "تُفَّل" على (فُعَّل) للثعلب".

(٢) ينظر: توضيح المقاصد للمرادي ١٥٢٩/٣.

كَذَلِكَ عِدة وزِنة"[١].

٢- التعويض بالسين عن ذهاب حركة العين من أَفْعَلَ. في نحو: قولهم: "أسْطاع يُسْطيعُ"، وإنّما هي (أطَاعَ يُطِيعُ)، زادوا السينَ عوضًا من ذهاب حركة العين من (أَفْعَلَ). جاء في (الكتاب): " والعوض قولهم: زنادقة وزناديق، وفرازنة وفرازين، حذفوا الياء وعوّضوها الهاءَ. وقولهم أسْطاع يُسْطيعُ وإنّما هي أطاع يُطيع، زادوا السينَ عوضا من ذهاب حركة العين من أَفْعَلَ."[٢]

٣- التعويض بالميم عن حذف أداة النداء: في نحو قولهم: "اللّهُمَّ"؛ حيث حذفوا أداة النداء "يا" وألحقوا الميمَ عوضًا عنها. نصَّ العكبري على تلك الأمارة بقوله: "لا يجمع بين (يا) والميم في الاختيار، وهو في الشعر نادر، وهذه أمارة العِوَضِيّة" [٣].

٤- التعويض بالتاء في (أخت) أمارةً على الواو المحذوفة؛ حيث إن أصل (أُخت): (أخَو)، كما أن أصل (أخ) كذلك، حذفت اللام منهما على غير القياس؛ لكثرة الاستعمال؛ يدلُّ على ذلك قولهم في التثنية: "أخوان"، لكنهم قالوا في تثنية (أخت): "أختان"؛ فردت الواو المحذوفة في تثنية المذكر، ولم تُردّ في تثنية المؤنث؛ فعُوِّض عنها بالتاء؛ أمارة على الواو المحذوفة، ولم يُعوَّض في المذكر؛ لكثرة استعمال المذكر، ولأن التعويض فرع كالمؤنث [٤].

---

(١) توضيح المقاصد للمرادي ٨٩/١.

(٢) الكتاب ٢٥/١.

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٤٩.

(٤) ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لديكنقوز ص ١٤٦.

كما أن ضم همزة (أُخْت) دون همزة (أَخ) قد يقع دليلاً على أن التاء عوضٌ عن الواو المحذوفة. جاء في (شرحان على مراح الأرواح): "وخَصَّ التاء للتعويض لمجيئه للتأنيث وضَمُّ الهمزةِ في (أخت) دون (أخ)؛ لأجل التاء التي ثبتت في الوصل والوقف كالاسم الثلاثي، فكأن الضم أجعلُ دليلًا على أن التاء عوض عن الواو، ولأن التاء ثابتة في الوصل والوقف، وأنها بمنزلة الحرف الأصلي، وأن الاسم بها كالثلاثي قيل في تثنيته: "أختانِ" بالتاء دون "أخَوان" بالواو، وإن كانت التثنية تردُّ إلى الأصل. وأما الأخ فلما لم يعوض عن الواو فيه شيء فكأنه لم يكن فيه واوٌ من الأصل، وأنه ثنائي؛ فلم يحتج فيه إلى الدليل؛ لقرب مخرجهما"[1] .

(١) ينظر: السابق ، الصفحة نفسها.

المبحث الثاني: الأمارات الصرفيـــــة المعنويـة

أولًا: أمارات الدلالة على المبالغة:

من المعاني التي أرادوا وضع علامات وأمارت للدلالة عليها: معنى المبالغة والتعظيم؛ حيث زادوا على اللفظ ما صار علامة على إرادة ذلك المعنى، ومن ذلك: إلحاق ياء النّسَب أَسمَاء أبعاض الْجَسَد مَبْنِيَّة على (فَعَالِ) أَو مزيدًا فِي آخرهَا ألف وَنون للدلالة على عِظَمِهَا، يقال: "أنّافِيٌّ" للعظيم الْأنف و"رَآسِي" للعظيم الرَّأْس و"عَضَادِي" للعظيم الْعَضُد و"فَخَاذِيّ" للعظيم الْفَخْذ، وَفِي الَّذِي طوله أَو عرضه شبر يقولون: "أحَادِيّ"، أَو شبران: "ثُنَائِي"، أَو ثَلَاثَة: "ثُلَاثِيّ". وفِي الْعَظِيم الكبد أَو الْوَجْه يقولون: "كَبَادِي" أَو "جَاهِيّ"، وكذا كقولهم فِي الْعَظِيم الرَّقَبَة والجمَّة واللحية وَالشعر: "رَقَبَاني وجَمَاني ولَحياني وشَعَرانِيّ". وعدوا ذلك وأشباهه من شواذ النسب التى لا يقاس عليها، لكنها صارت أمارة وعلامة على ما يردُون من الدلالة على معنى المبالغة والتعظيم [١].

وكذاإلحاقهم تاء التأنيث على ما كان بزنة (فعَّال)؛ للدلالة على اتصاف الموصوف بالصفة؛ لتكون أمارةً على بلوغه الغاية في الاتصاف بها. قال ابن جني -رحمه الله-: "رجلٌ علَّامة، وامرأة علَّامة، ورجل نسَّابة، وامرأة نسابة، ورجل هُمزة لُمزة، وامرأة هُمَزة لُمَزة، ورجل صَرْورَةٌ[٢] وفَرُوقَةٌ [٣]، وامرأة صَرْورَةٌ وفَرُوقَة، ورجل هلبَاجَة [٤]

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٤٠٧/٣.

(٢) رجل صَرورة: هو الذي لم يتزوج، أو لم يحُجّ. [ينظر: تهذيب اللغة ٧٧/١٢ (ص ر ر).

(٣) هو وصف يُدَلُّ به على وصف الرجل أو المرأة بشدة الفزع والخوف. [ينظر: تهذيب اللغة ٩٩/٩ (ف ر ق).

(٤) هو الرجل الأحمق الذي لا علم عنده ولا فطنة. [ينظر: تهذيب اللغة ٢٧٣/٦ (هـ ل ب ج).

فقاقة[١]، وامرأة كذلك. وهو كثير؛ وذلك أن الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة" [٢].

ثانياً- أمارات الدلالة على القوة والضعف:

-الإعراب والبناء رمزان للقوة والضعف: من الأمارات التى رمزوا بها للقوة والضعف: الإعراب والبناء؛ حيث من المعلوم أن البناء علامة الضعف وأمارته. جاء في علل النحو عن بناء (لا) قوله: "وَوجهٌ ثَالِث: أَنَّهَا لما كَانَت مشبهة بالحروف فِي الْعَمَل، وَكَانَت الْحُرُوف مشبهة بِالْفِعْلِ وَصَارَت فرعًا للفرع، فضعفت، فَجعل الْبناء فِيهَا دَلِيلًا على ضعفها" [٣] .

- تكرير أصل من أصول الكلمة -وبخاصة عينها- أمارة على إرادة القوة والشدة والتكثير والمبالغة في الفعل، وذلك في نحو قولك: فيما كان على (فعَّـل) من الأفعال، نحـو: (كسَّر وقطَّع وفتَّح وغلَّق)؛ فهذا التكرير مُشعِرٌ بالقوة والشدة في الأفعال المذكورة ونحوها؛ فجعلوا تكرير العين أمارة على أن الفعل مرادٌ به الشدة والقوة.
جاء في (الخصائص): "ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلًا على تكرير الفعل؛ فقالوا: "كسَّر وقطَّع وفتَّح وغلَّق"؛ وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام؛ وذلك لأنها واسطة لهما ومنكوفة بهما، فصارا كأنهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها؛ ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها... فلمَّا كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا

(١) يقال: "رجل فقاقة، وامرأة فقاقة" للأحمق والحمقاء. [ينظر: الألفاظ لابن السكيت ص١٣٦].
(٢) الخصائص ٢٠٣/٢.
(٣) علل النحو للوراق ص٤٠٦.

أقواها وجعلوه دليلًا على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل... ولم يكونوا ليضعفوا الفاء ولا اللام لكراهية التضعيف في أول الكلمة، والإشفاق على الحرف المضعَّف أن يجيء في آخرها، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدالِّ على قوة الفعل. فهذا أيضًا من مساوقة الصيغة للمعاني" (١).

ثالثًا- أمارات الدلالة على الصِّغَر:

كذلك من المعاني الموضوعة لها أمارات في العربية: الدلالة على الصِّغَر؛ حيث ألحقوا اللفظ ما يدل على إرادة التصغير، ومن تلك الأمارات:

-ياء التصغير: وهي ياء ساكنة ثالثة أو غير ذلك، تلحق الاسم للدلالة على أنه مصغَّر (٢) ؛ فالغرض الذي تزاد له هذه الياء هو الدلالة على التقليل والتصغير، فهي أمارته.

جاء في (اللباب): "وعلامةُ التَّصغير ياءٌ تقعُ ثَالِثَةً" (٣)، وقال ابن الصائغ: "علامة التّصغير: أن يضمّ أوّل الاسم، ويُزاد فيه ياء ثالثة" (٤).

- الصيغ الخاصة بالتصغير: وهي (فُعَيْل)، كقولك في (نهرٍ): "نُهَيْر"، وصيغة: (فُعَيْعِل) وهذه الصّيغة تختصّ بالاسم الرُّباعيّ؛ فتقولُ في تصغير (جَعْفر) و(دِرْهَم): "جُعَيْفِر، ودُرَيْهِم"، وصيغة (فُعَيْعِيل)، وهي لِما زاد عن أربعة أحرف، نحو تصغير (عُصْفُور): (عُصَيْفِير)، و(قِنْدِيل): (قُنَيْديل) (٥)، فمجيء الاسم على إحدى تلك

---

(١) الخصائص ١٥٧/٢. [يتصرف].

(٢) ينظر: المفصل ٢٥٣، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين ٣١٩/١. وغيرهما.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٦٠/٢.

(٤) اللمحة في شرح الملحة ٦٥٦/٢.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ١٤٠/٤، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٥٦٠/٢. وغيرهما.

الصيغ أمارة على إرادة تصغيره.

رابعـــاً:- أمارات الدلالة على النسب:

من المعاني الموضوعة لها أمارات في العربية: الدلالة على النَّسَـب؛ حيث ألحقوا اللفظ ما يدل على إرادة النسب، ومن تلك الأمارات:

-ياء النِّسْبَة: وهي الياء المشددة المكسور ما قبلها، التي تلحق آخر الاسم؛ للدلالة على نسبته إلى موطنه، أو مذهبه، أو فنِّه الذي برع فيه، كقولك: "هاشمي، وبصري، وشافعِيّ، ونحويّ"، وغير ذلك. ومما يدل على كونها علامة: عدم جواز حذفها، حتى إنه إذا كان قبل الحرف الأخير الصحيح ياء مشددة مكسورة فأَلحقت ياء النسب به وجب حذف ثانيتهما المكسورة، ولم يجز حذف إِحدى ياءي النسب؛ لكونهما علامة.

قال الرضي: "اعلم أَنه إذا كان قبل الحرف الأخير الصحيح ياء مشددة مكسورة فأَلحقت ياء النسب به وجب حذف ثانيتهما المكسورة على أَيِّ بنية كان الاسم: على فَيْعِل كـ(مَيِّت)، أَو على مُفَعِّل كـ(مُبَيِّن)، أَو على أَفَيْعِل كـ(أُسَيِّد)، أَو على فُعَيِّل كَـ(حُمَيِّر)، أَو على غير ذلك؛ لكراهتهم في آخر الكلمة الذي اللائق به التخفيف اكتناف ياءين مشددتين بحرف واحد مع كسرة الياء الأولى وكسرة الحرف الفاصل، وكان الحرف في الآخر أَولى، إلا أَنه لم يجز حذف إِحدى ياءي النسب لكونهما معاً علامة" [1] . فالياء المشددة المكسور ما قبلها هنا أمارة على إرادة النسب.

-صيغة (فاعِل، وفعَّال) ونحوهما مما يبْنى عَلَيْهِ الِاسْم لِمَعْنى الصِّنَاعَة؛ لتدل من النّسَب على مَا تدل عَلَيْهِ الْيَاء:

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٣٢/٢.

فهناك من الصيغ التي تدل على النسبة دون أن تلحق الاسم المنسوب ياء النسب، وفي الغالب هي صيغ تدل على الصناعة أو الحِرفة، وقد عقد سيبويه – يرحمه الله– بابًا لتلك الصيغ الدالة على النسب بغير ياء، أسماه بـ (من الإضافة تحذف فيه ياءَي الإضافة وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله، أو ذا شيء)، قال فيه: "أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون فعَّالاً، وذلك قولك لصاحب الثياب: "ثوَّاب"، ولصاحب العاج: "عوَّاجٌ"، ولصاحب الجِمال التي ينقل عليها: "جمَّال"، ولصاحب الخمر التي يعمل عليها: "خمَّارٌ"، وللذي يعالج الصرف: "صرَّافٌ". وذا أكثر من أن يحصى. وربَّما ألحقوا ياءي الإضافة كما قالوا: "البتِّيّ"، أضافوه إلى البتوت، فأوقعوا الإضافة على واحده، وقالوا: "البتات".

وأمَّا ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فإنَّه مما يكون فاعلًا؛ وذلك قولك لذي الدرع: "دَارِعٌ"، ولذي النَّبل: "نابلٌ"، ولذي النُّشَاب: "ناشبٌ"، ولذي التَّمر: "تامرٌ"، ولذي اللبن: "لابنٌ". قال الحطيئة:

وغرَرتَنـــــي وزعمـــــتَ أنْـــــ ـــــنَكَ لابِـــنٌ بالصَّـــيف تـــامِر[1]

تقول لمن كان شيءٌ من هذه الأشياء صنعته: "لبَّان، وتمارٌ، ونبَّال" [2]؛ فهذه صيغٌ بمثابة أمارات دالة على النسب، وإن لم يكن فيها ياء النسبة.

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، للحطيئة في ديوانه ص٣٣، والكتاب ٣٨٢/٣، والخصائص ٢٨٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨٠/٢. اللغة: غرّ: خدع. لابن وتامر: صاحب لبن وتمر. ولكنّه أجراه مجرى صاحب الصفة، كما قيل: بغّال وسيّاف. وجاء في بعض المصادر: (أَغَرَرْتَنِي) على الإنكار. [ينظر: كتاب الألفاظ لابن السكيت ص ٤٥٥، والزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري ١٥٩/١]. والشاهد فيه قوله: "لابن وتامر"؛ حيث بناه على النسب أي: ذو لبن.

(٢) الكتاب ٣٨٢/٣.

الخـاتمـــة

الحمد لله وكفى، وصلاةً وسلامًا دائِمَين متلازمَين على نبيه المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن بنهجه وهَديِه اقتفى.

أمـا بعد

فقد ظهر من خلال البحث أن الأمارات أو العلامات النحوية والصرفية أسلوب اتبعته العربية؛ للتعبير عما يقصدون من معانٍ وأغراض، سواء أكانت هذه الأغراض أغراضًا لفظية أو معنوية. ويعد هذا الأسلوب من لطائف العربية التي انمازت بها عن غيرها من لغات بما حباها ربنا –عز وجل– من خصائصَ جعلتها تفضُل سائرَ اللغات.

أبان البحث عن مجموعةٍ من الأغراض اللفظية والمعنوية التي استُخدمت الأمارات النحوية والصرفية للإبانة عنها، مَثَّلت هذه الأغراض أهم نتائج البحث، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

أهم نتائج البحث:

١– مثّـلَت الأمارات النحوية والصرفية أسلوبًا فريدًا من أساليب تنويع الخطاب اللغوي، انمازت به العربية عن غيرها من اللغات.

٢– تنوعت الأغراض لاستخدام أمارات وعلامات دالة في الخطاب النحوي والصرفي ما بين أغراض لفظية ومعنوية.

٣– فرَّق بعضهم بين الأمارة والعلامة؛ حيث أبانوا عن أن الأمارة هي العلامة الظاهرة، ويدل على ذلك أصل الكلمة وهو الظهور، ومنه قيل: أمر الشيء إذا كثُرَ.

٤- كانت أغراض: (التعويض، والفرق، وإرادة وزن خاص، والدلالة على الأصالة والزيادة، والتفريق بين الإعراب والبناء، والدلالة على التصرف والجمود) أهم الأغراض اللفظية التي استُخدِمت الأمارات من أجلها.

٥-كانت أغراض: (الدلالة على نوع الإعراب، وإرادة التعبير عن معانٍ انفعالية خاصة، والدلالة على أحوال المخاطَبين المتنوعة، والدلالة على الصِّغَر، والنَّسَبِ) أهم الأغراض المعنوية التي استُخدِمَت الأمارات من أجل التعبير عنها.

٦-قد تتنوع الأمارات في حكم واحد، وقد تتعاضد أمارتان أو أكثر على هذا الحكم، كالنسب مثلا فهو أمارة لفظية من حيث إفادته المعنى الكثير باللفظ القليل، وفي الوقت نفسه هو أمارة معنوية؛ لإفادته معانٍ زائدة؛ كالدلالة على الموطن، أو الحرفة، أو المذهب، وغير ذلك . والله- سبحانه وتعالى- أعلم.

تم بحمد الله.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم – جلَّ من أنزَلَه–.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراة للمحقق، أضواء السلف – الرياض، ط: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى: ٤٣٣هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله حامد النمري، رسالة ماجستير – بكلية الشريعة جامعة أم القرى (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- تاج العروس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من تحقيقين، دار الهداية.
- التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٤٩. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
- الخصائص أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت ط: الأولى، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.
- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

- شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إيّاز (المتوفى: ٦٨١ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر – أ. د. هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.
- شرح الفصيح ، ابن هشام اللخمي (المتوفى ٥٧٧ هـ)، تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، ط: الأولى، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م.
- شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (٦٩١ – ٧٤٩ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل للزمخشري ، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا ، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (المتوفى: ٦٧٢ هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: ٨٠٧ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة)، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥.

- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، محمد الزفزاف - المدرس في كلية اللغة العربية.

- شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، مكتبة الثقافة الدينية، ط: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

- شرح طيبة النشر في القراءات العشر محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النُّوَيْري (المتوفى: ٨٥٧هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط: الأولى، ٢٠٠٨ م.

- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفى: ٨٥٥هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط: الثالثة، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م.
- غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)،تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، ط: الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- الفصيح، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)، تحقيق ودراسة: دكتور عاطف مدكور، دار المعارف.
- كتاب الأفعال ، علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (المتوفى: ٥١٥هـ)، عالم الكتب، ط: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- كتاب الألفاظ ، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط: الأولى، ١٩٩٨.

- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتـوفى: ١٨٠هـ)،تحقيق: عبـد السـلام محمـد هـارون، مكتبـة الخـانجي، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- اللامـات، عبـد الـرحمن بـن إسـحاق البغدادي النهاونـدي الزجـاجي، أبـو القاسـم (المتـوفى: ٣٣٧هـ)،تحقيق: مـازن المبـارك، دار الفكر – دمشق، ط: الثانيـة، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- اللباب فـي علـل البنـاء والإعراب، أبـو البقـاء عبـد الله بـن الحسـين بـن عبـد الله العكبـري البغـدادي محـب الـدين (المتـوفى: ٦١٦هـ)، تحقيـق: د. عبـد الإلـه النبهان، دار الفكر – دمشق، ط: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصـاري الرويفعـى الإفريقـي (المتـوفى: ٧١١هـ)، دار صـادر – بيـروت، ط: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبـد الله، شـمس الـدين، المعـروف بـابن الصـائـغ (المتـوفى: ٧٢٠هـ)، تحقيـق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، السعودية ، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- اللمـع فـي العربيـة، أبـو الفتـح عثمـان بـن جنـي الموصـلي (المتـوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس دار الكتب الثقافية – الكويت.
- مجمـل اللغـة ، أحمـد بـن فـارس بـن زكريـاء القزوينـي الـرازي، أبـو الحسـين (المتـوفى: ٣٩٥هـ)، دراسـة وتحقيـق: زهيـر عبـد المحسـن سـلطان، مؤسسـة الرسالة – بيروت، ط الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
- معجم الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلام، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.
- معجم ديوان الأدب للفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى: ٣٥٠هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، بن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط: السادسة، ١٩٨٥.
- المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد – عمان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م).
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٣.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ.د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب. – بيروت.
- الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط: الأولى ١٩٩٦.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ أغسطس سنة ١٩٥٤م
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م.

- النظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِيرِ غريبِ أَلْفَاظِ المهَذّبِ ، محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطال الركبي، أبو عبد الله، المعروف ببطال (المتوفى: ٦٣٣هـ) دراسة وتحقيق وتعليق: د. مصطفى عبد الحفيظ سَالِم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة ١٩٨٨ م جزء ١، ١٩٩١ م جزء (٢).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

فهرس البحث

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	الملخص	٣٠٢٣
٢	Abstract	٣٠٢٥
٣	المقدمة	٣٠٢٦
٤	التمهيـــد	٣٠٣٠
٥	الفصل الأول: الأمـــارات النحـــوية	٣٠٣٦
٦	المبحث الأول: الأمارات النحوية اللفظية.	٣٠٣٦
٧	المبحث الثاني: الأمارات النحوية المعنوية.	٣٠٤٥
٨	الفصل الثاني: الأمـــارات الصرفيـــة	٣٠٥٣
٩	المبحث الأول: الأمارات الصرفية اللفظية.	٣٠٥٣
١٠	المبحث الثاني: الأمارات الصرفـــية المعنوية.	٣٠٦٦
١١	الخاتمة	٣٠٧١
١٢	فهرس المراجع	٣٠٧٣
١٣	فهرس الموضوعات	٣٠٨٣